التقرير السنوي

البنك العربي لتونس

2020

الجلسة العامة العادية

المنعقدة في 28 أفريل 2021

الجمعية العامة العادية

في 28 أفريل 2021

البنك العربي لتونس

شركة خفية الإسم رأس مالها 100.000.000 دينار

المقر الإجتماعي

9 نهج الهادي نويرة 1001 تونس

الهاتف

(+216) 71 35 11 55

موقع الواب

www.atb.tn

ثقافة البنك العربي لتونس

الغاية

العمل على خلق الثروة وتوفير خدمات مالية ذات جودة عالية

القيم الأساسية

التميز في خدمة الحريف

الابتكار والإبداع و الانفتاح

الصدق والنزاهة و احترام الفرد

رفع مستوى القطاع المصرفي والاقتصاد التونسي

تمثل قيم البنك العربي لتونس عنصرا قويا لثقافته الداخلية، تحدد توجهاته وتشكل القاعدة الثقافية المشتركة. وفي السياق الحالي، تساهم القيم بصفة فعالة في تحقيق التماسك بين جميع العاملين وهي عامل هام لمزيد من الولاء والعطاء للمؤسسة.

البنك العربي لتونس

⇦ التّأسيس: 30 جوان 1982

⇦ شركة تابعة لمجموعة البنك العربي: 64,24% من رأس المال

⇦ رأس المال: 000 000 100 دينار

⇦ رسملة السّوق: 000 000 286 دينار في 31 ديسمبر 2020

⇦ شبكة فروع واسعة: 136 فرع

⇦ عدد الموظفين 393 1 موظّف

⇦ تفاعل المجموعة:

- وسيط البورصة

شركة المستشارين الماليين العرب ARAB FINANCIAL CONSULTANTS - AFC

- الإيجار المالي

شركة الإيجار العربية لتونس ARAB TUNISIAN LEASE –ATL

- إدارة محافظ الأوراق المالية

الشركة العربية للإستثمار بتونس ARAB TUNISIAN INVEST -ATI SICAF

- رأس المال الاستثماري

الشركة العربية للتنمية بتونس ARAB TUNISIAN DEVELOPMENT -ATD SICAR

- التصرف في الديون

شركة إتحاد التصرف في الديون UNION DE FACTORING –UNIFACTOR

- شركات الإستثمار الأخرى

الشركة العربية ذات رأس المال المتغيّرARABIA SICAV

شركة السندات ذات رأس المال المتغيّر SANADETT SICAV

مجلس ادارة البنك العربي لتونس

- **رئيس المجلس**

السيدة رندة الصادق

- **نائب رئيس مجلس الإدارة**

السيد فريد عباس

- **الأعضاء**

السيّد نصري ملحمي
السيّد وليد السمهوري
السيّد غسان ترزي
السيّد نعيم الحسيني
السيّد فراس زيّاد
السيّد رضا زرزري
السيد محمد بن سدرين

- **عضو ممثل صغار المساهمين**

السيّد يحيى بياحي

- **الأعضاء المستقلين**

السيّد علي دبيه

السيّد محمد أحمد العسعس

- **كاتب المجلس**

السيّد رياض الحجّاج

- **مكاتب مراقبي الحسابات**

دولوات م س الوزيـــر Deloitte

العامة للتدقيق والإستشارة GAC

كلمة السّيّدة رئيسة مجلس الإدارة

سيداتي سادتي،
السادة المساهمين الأفاضل

يشرفني أن أترأس الجلسة العامة العادية السّابعة والثلاثين للبنك العربي لتونس لنستعرض معا نتائج أعمال البنك وقوائمه المالية لسنة 2020.

شهدت سنة 2020 وضعا استثنائيّا للاقتصاد العالمي و كافّة الاقتصادات الوطنيّة، حيث فرضت إجراءات مجابهة جائحة كورونا فترات توقّف تامّ لآلة الإنتاج في أغلب دول العالم، أدّت حسب تقديرات صندوق النّقد الدّولي، الى تراجع النّموّ العالمي بنسبة 3,5 % سنة 2020 ، مقابل نموّ بنسبة 2,8 % سنة 2019 . وعانت دول منطقة اليورو، أهمّ شريك تجاري لتونس، من انكماش قياسيّ بحدود 7% خلال سنة 2020، وهو ما زاد من تأثير الجائحة على الناتج الدّاخلي الخام لتونس، الّذي سجّل تراجعا غير مسبوق بنسبة 8,8 % خلال نفس السّنة.

وإزاء الظّرف الاستثنائي الّذي فرضته الجائحة، وضع البنك العربي لتونس جملة من الإجراءات بهدف احتواء آثار الأزمة وحسن التّصرّف فيما نتج عنها من آثار على الأصعدة التّجاريّة والرّقابيّة والتحكّم في المخاطر وتنظيم سيرالعمل. حيث بادر البنك بداية بتركيز جملة من خطط السّلامة لموظّفيه وحرفائه، مع الحرص على تواصل النّشاط وتوفير خدماته دون انقطاع. كما حرص البنك على الالتزام التّامّ بتنفيذ جملة القرارات الّتي اتّخذتها السّلطات والجهات الرقابية سواء تلك المتعلقة باجراءات السلامة والوقاية، وضمان استمرارية النشاط وتقديم الخدمات، أو من حيث التخفيف على القطاعات المختلفة من خلال تأجيل أقساط القروض للأفراد والمؤسّسات، أو من حيث شروط وآليّات إسناد قروض المساندة للمؤسّسات المتضرّرة، او من حيث التحوط للمخاطر المختلفة وخاصة المخاطر الائتمانية.

على مستوى الاعمال، ركّز البنك العربي لتونس جهوده خلال سنة 2020، على تنمية ودائعه لتحسين مستويات سيولته في ظلّ الأزمة الاقتصادية، ونجح البنك في هذا المجال في تحقيق نموّ لودائعه بلغ 13,9 % مقارنة بسنة 2019. كما تمكّن البنك من رفع حجم تمويلاته الخام للاقتصاد الوطني بنسبة 7,2 % مقارنة بسنة 2019، مع الحرص على أن يكون هذه النّموّ في التّمويلات موجّها لحرفاء من ذوي الملاءة الائتمانية العالية والعاملين في قطاعات هامة وحيوية .

و في هذا السّياق، قابل النّموّ في جاري التّمويلات الخام، نموّا موازيا في مجهود تغطيّة المخاطر الائتمانية مما مكن البنك من الحفاظ على نسبة تغطية التعهّدات المصنفة بالمخصصات والفوائد المجنبة في حدود 73,8 % بموفّى سنة 2020، و هي نفس النّسبة المحقّقة بنهاية سنة 2019.

وكنتيجة لاستراتيجية البنك التّجاريّة المعتمدة على تنمية وتعزيز ودائع البنك خلال سنة 2020، تمكّن البنك العربي لتونس من خفض مؤشر نسبة القروض الى الودائع من 124,4% سنة 2019 الى 108,7% سنة 2020 محترما بذلك النسبة الدنيا التي حددتها مقتضيات البنك المركزي التونسي بنسبة 120 %. كما تمكّن البنك من رفع مؤشّر السيولة من 103 % سنة 2019 الى 108,2 % سنة 2020 مقارنة بنسبة دنيا محدّدة ب 100 % من طرف البنك المركزي التّونسي. كما حقّق البنك بموفّى سنة 2020 ، مؤشّر ملاءة بنسبة 12,46 % مقارنة مع النسبة الدنيا التي حددتها مقتضيات البنك المركزي التونسي عند نسبة 10 %، و مقارنة ب 10,49 % مسجّلة بموفي 2019 ، و ذلك بفضل القرض الرّقاعي المشروط بقيمة 100 مليون دينار الّذي تمّ إصداره في أكتوبر 2020.

سيداتي سادتي، السادة المساهمين الأفاضل

سيواصل البنك العربي لتونس خلال سنة 2021 تنفيذ مخطّطه الاستراتيجي الهادف الى تنمية حصّته من الودائع والتّسهيلات مع الحرص على الموازنة بين نوعية وجودة الأصول من جهة، وتحسين المردودية والعائد من جهة أخرى، مع التحسين الدائم لتجربة ورحلة الحريف من خلال تقديم المنتجات والخدمات المصرفية المتطورة والرقمية .
كما سيعمل البنك على مواصلة تنفيذ مختلف المشاريع الهيكليّة الرّامية الى تحسين نجاعته التّجاريّة والتشغيلية والتّنظيميّة فضلا عن إيلاء العناية اللّازمة لتنمية ورفع مستوى كفاءة رأس المال البشريّ لمؤسّستنا. وتهدف الاستراتيجية الجاري تنفيذها لتحقيق مؤشّرات متميّزة من حيث الصّلابة الماليّة والسّيولة والملاءة قصد حماية البنك من آثار التقلّبات والازمات الّتي يعيشها الاقتصاد الوطني والدُّولي، ومن حيث المردودية قصد توفير أفضل العوائد لمساهمينا وبلوغ أفضل مستويات النّموّ المستدام .
اخيرا، باسمي وباسم جميع أعضاء مجلس الإدارة، لا يسعني إلا ان أتقدم إليكم بجزيل الشكر على حرصكم ودعمكم ومشاركتكم في تقدّم وازدهار البنك. وأتوجه بالشكر أيضا الى حرفاء البنك على ثقتهم الغالية، وللإدارة العامة وجميع إطارات ِوموظفي البنك العربي لتونس على جهودهم لضمان تطور وتقدم مؤسّستنا وازدهارها.

السّيّدة رندة الصادق
رئيسة مجلس الادارة

كلمة السيّد المدير العام

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدتي رئيسة مجلس الإدارة المحترمة
حضرات السّادة والسيّدات مساهمي البنك العربي لتونس،

أرحب بكم واشكركم على مشاركتكم في هذه الجلسة العامّة العاديّة لنستعرض معا أهم المستجدّات الّتي ميّزت نشاط بنككم خلال سنة 2020.

عاشت تونس وأغلب دول العالم خلال سنة 2020، سنة من اسوء السنوات على المستوى الاقتصادي بسبب آثار جائحة كورونا على آلة الإنتاج وتنقّل الأشخاص وتبادل السّلع والخدمات. وبلغت نسب الإنكماش في أهمّ إقتصاديّات العالم: -10% بالنّسبة للمملكة المتّحدة و -5,1% بالنّسبة لليابان و -3,4% بالنّسبة للولايات المتّحدة و-7,2% بالنّسبة لمنطقة اليورو.

على المستوى الوطني، كان لإنكماش الطّلب الاوروبي والعالمي، أثرا مباشرا على الصّادرات التّونسيّة الّتي سجّلت تراجعا بـ 11,7% خلال سنة 2020. وشمل التراجع عديد القطاعات، حيث تم تسجيل انخفاض في صادرات قطاع النسيج والملابس والجلد بنسبة 13,8% وفي قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 14% وقطاع الطاقة بنسبة 9,4% وقطاع الفسفاط ومشتقاته بنسبة 24,4%. وفي المقابل، سجلت صادرات قطاع المنتوجات الفلاحية والغذائية ارتفاعا بنسبة 12% نتيجة الإرتفاع المسجل في مبيعات زيت الزيتون (+66% مقارنة بسنة 2019). كما سجّل مؤشّر الإنتاج الصّناعي الوطني تراجعا بـ 5,2% و هو أعلى تراجع له منذ سنة 2011. وأدّت مجمل هذه النّتائج الى تراجع القيمة المضافة لقطاع الصّناعات المعمليّة بـ 9,3% وقطاع الصّناعات غير المعمليّة بـ 8,8% خلال سنة 2020 مقارنة بالسّنة السّابقة. و كان قطاعي السياحة و النّقل أكثر القطاعات تضرّرا بآثار إجراءات مقاومة وباء كورونا، حيث شهدت قيمتهما المضافة خلال سنة 2020 تراجعا بـ 43,6% و 28% تباعا. و سجّل بالتّالي، الناتج المحلي الإجمالي خلال كامل سنة 2020 تراجعا غير مسبوق بنسبة -8,8%.

على مستوى القطاع البنكي، كانت سنة 2020، سنة إستثنائيّة سواء من حيث نسق سير نشاط البنوك أو من حيث الآثار الإقتصاديّة والإجرائيّة لوباء كورونا. حيث دُعيت المؤسّسات البنكيّة الى بذل جهود كبرى لمساعدة المؤسّسات والأفراد على تجاوز آثار الوباء، سواء من حيث المساهمة في المجهود الوطني لمقاومة الوباء، او من حيث تأجيل أقساط سداد القروض، او من حيث تمويلات جديدة للمؤسّسات المتضرّرة، وشهدت التّمويلات البنكيّة تبعا لذلك ارتفاعا لنسق نموّها بـ 6,9% خلال سنة 2020 مقابل 3,7% في السّنة السّابقة. في المقابل عرف نسق نموّ الودائع البنكيّة تراجعا طفيفا ليبلغ 9,5% مقارنة بـ 10,1% سنة 2019. أمّا على مستوى حاجة البنوك من السّيولة، و بعد النّسق التّنازلي المسجّل منذ أواسط سنة 2019، عادت حاجة البنوك للسّيولة الى الإرتفاع في شهر ديسمبر 2020 لتبلغ 9,8 مليار دينار مقارنة بـ 9,4 مليار دينار في نوفمبر من نفس السّنة. و في إطار مجابهة آثار الوباء، خفّض البنك المركزي التّونسي في نسبة الفائدة التّوجيهيّة بـ100 نقطة قاعديّة في فيفري 2020، و هو ما أدّى الى تراجع مماثل في معدّل نسبة فائدة السّوق النّقديّة.

وفي ظلّ هذا الظّرف الاقتصادي والقطاعي المتقلّب، إعتمد البنك العربي لتونس خلال سنة 2020 منهجيّة عمل ترتكز على ثلاثة محاور أساسيّة:

1. **أوّلا، ضمان تواصل نشاط البنك و تقديم خدماته لحرفائه في أفضل ظروف السّلامة و الإستجابة لمختلف الإجراءات الحكوميّة في مواجهة الوباء.**
2. **ثانيا، مواصلة تنفيذ المشاريع الإستراتيجيّة للبنك بما يضمن ديمومته و تحسين آفاق نموّه المستقبلي**
3. **و ثالثا، إتّباع سياسة تجاريّة تركّز على تحصيل الموارد لضمان سيولة و ملاءة البنك في ظلّ هذه الأوضاع الإستثنائيّة، و مواصلة تمويل الاقتصاد الوطني مع إتّباع أقصى درجات الحيطة من المخاطر الإئتمانيّة.**

في مجال تواصل النّشاط، و إزاء مختلف الإجراءات الحكوميّة، عمل البنك منذ إنطلاق الأزمة في مارس 2020، على وضع خطط عمل و استمرار لكافّة فروعه مع توفير أقصى درجات السّلامة من العدوى لموظّفيه و حرفائه. كما تمّ توفير كلّ آليّات العمل عن بعد للوحدات المركزيّة بما يضمن تواصل مختلف عمليّات البنك مع توفير أعلى درجات الأمان المعلوماتي. ومكّنتنا هذه الإجراءات التي قادتها خليّة ازمة ظلّت في اجتماع متواصل، من تجاوز مختلف فترات الحجر الصّحّي دون التأثير في سير أعمال البنك سواء منها الدّاخليّة او تلك التّجاريّة في علاقته بالحرفاء. وتمّ في هذا السّياق الإستفادة من هذه الظّروف الإستثنائيّة، عبر إثراء خطط تواصل نشاط البنك بجملة من الخبرات المكتسبة والآليّات الّتي تسمح بسلاسة أكبر في إدارة هذا النّوع من الظّروف مستقبلا. وإضافة لما سبق، التزم البنك العربي لتونس بكافّة القرارات الحكوميّة فيما يتعلّق بتأجيل سداد أقساط قروض الافراد والمؤسّسات ووقف اقتطاع العمولات على عمليّات النّقديّات خلال فترة الحجر الصّحّي، وتوفير تمويلات جديدة للمؤسّسات المتضرّرة ناهزت 100 مليون دينار، فضلا عن مساهمتنا المباشرة بـ 3 مليون دينار في صندوق 1818، و تمويلنا لعديد المبادرات الرّامية لتوفير وسائل العلاج و الوقاية لمؤسّساتنا الصّحّية.

و بالتّوازي مع خطط تواصل النّشاط و التعامل مع الجائحة، حرص البنك العربي لتونس خلال سنة 2020، على المضيّ قدما في تنفيذ مختلف المشاريع الإستراتيجيّة في مجالات المنظومة المعلوماتيّة و التّنظيم الدّاخلي و التصرّف النّاجع في الموارد البشريّة. حيث دخل مشروع تركيز المنظومة البنكيّة الشّاملة T24 عامه الثّاني، و حقّقنا تقدّما هامّا عبر إنهاء صياغة كرّاسات شروط مختلف المهن بفضل تعاون وثيق بين مختلف خبرات البنك في وظائف الأعمال و في وظائف المساندة و خبراء الشّريك التّقني الّذي يساعدنا في تركيز هذه المنظومة. وستمثّل سنة 2021، سنة إنطلاق الصّياغة التّقنية لجزء هامّ من وحدات هذه المنظومة اختبار هذه الوحدات وتحسين أدائها.

وفي نفس السّياق الإستراتيجي، انطلق البنك في تنفيذ مشروع إعادة صياغة الهيكل التّنظيمي للبنك بما يتماشى مع الرّؤية الإستراتيجيّة الجديدة الرّامية لجعل خدمة الحريف في مركز اولويّات التّنظيم الجديد. حيث تتالت ورشات العمل و التّفكير بين خبراء البنك و مكتب الدّراسات المكلّف بالمساندة، و أفرزت جملة من تقارير العمل و الخيارات يتمّ حاليّا مناقشتها و تحسينها بهدف الإنتهاء من صياغة التّنظيم الجديد خلال السّنة الجارية. و بالتّوازي مع مشروع إعادة هيكلة البنك، إنطلقنا في تنفيذ مشروع التّقييم الشّامل لخبرات الموارد البشريّة للبنك، قصد تحديد وضعيّة البنك في المجال و توجيه الكفاءات المختلفة نحو المواقع الّتي تلائمها لتوفير أعلى درجات الإتقان و النّجاعة في أعمالنا. كما سيسمح هذا المشروع بتحديد دقيق لإستراتيجيّات التّكوين و توفير المعلومة اللّازمة لسياسات تحديد المسارات المهنيّة و لسياسات التّعاقب الوظيفي.

أمّا في مجال الأعمال، و رغم صعوبة الظّرف الإقتصادي، فقد واصل البنك العربي لتونس سياسات الإستهداف التجاري الذّكيّ المتّبعة منذ النصف الثّاني من سنة 2019، عبر الرّفع من حيويّة قوة البيع و توفير خدمات و منتجات جديدة تستهدف على السّواء قطاعي التّجزئة و الشّركات. وتمّ في المجال التّجاري خلال سنة 2020، الإنتهاء من التّقييم الشّامل لشبكة الفروع ووضع مخطّطات توسعتها وإعادة توزيعها. كما انطلقنا في تنفيذ استراتيجيّة رقمنة شاملة تهدف للدّخول في علاقة مع الحريف عبر الوسائل الرّقميّة، سواء بالمرافقة الإفتراضية و نوافذ الحوار التّفاعلي (Chatbot) أو بتحسين خدمات مركز النّداء. و عملنا على توفير امكانيّة الإنطلاق في اجراءات طلب التّمويل عبر الإنترنات، و على تسهيل إجراءات عمليّات التّجارة الدّوليّة عن بعد للشّركات، و قمنا بإثراء و مزيد تأمين خدمات منصّة ATB net للأفراد و للشّركات.

و تمكّن البنك العربي لتونس بفضل هذه الإجراءات من الترفيع في ودائع حرفائه بنسبة 13,9% خلال سنة 2020 مقابل نموّ قطاعي بـ 9,5%. وكترجمة لإستراتيجيّتنا الرّامية لتحصيل الودائع الأقلّ كلفة، كانت الودائع تحت الطّلب وودائع الإدّخار مصدرا لأكثر من 74% من قيمة نموّ ودائع البنك خلال سنة 2020.
أمّا في مجال التّسهيلات، و بالنّظر الى صعوبة الظّرف الاقتصادي لكافّة المتعاملين، فقد إتّبع البنك العربي لتونس خلال سنة 2020 سياسة حذرة ركّزت على تمويل الحرفاء ذوي الملاءة الماليّة الجيّدة. و رغم هذه السّياسة الحذرة، حقّق البنك العربي لتونس خلال سنة 2020 نموّا لتسهيلاته الخام بنسبة 5,6% و هو نموّ قريب من نسبة النّموّ على المستوى القطاعي. و تجدر الإشارة في هذا السّياق أنّ البنك العربي لتونس، وبفضل استراتيجيّته التّجاريّة الموجّهة نحو السّيطرة على كلفة موارده و الرّفع من مردوديّة إستعمالاته، سجّل لأوّل مرّة منذ سنة 2016، نسبة نموّ لمداخيل الأستغلال البنكي (+7,9%) تفوق نسبة نموّ أعباء الإستغلال البنكي (+6,7%). و كنتيجة لهذه الجهود تمكّن البنك العربي لتونس من تحقيق نسبة نموّ بـ 9,4% لناتجه البنكي الصّافي ليبلغ 262 مليون دينار خلال سنة 2020. وبالتّوازي مع تحسين الناتج البنكي الصّافي، حرص البنك سنة 2020 على مزيد السّيطرة على أعباء إستغلاله الّتي لم تتجاوز نسبة نموّها 3%، وهو ما مكّننا من تحسين مؤشّر إستغلال البنك بـ 4 نقاط مئويّة ليمرّ من 74% سنة 2019 الى 69,6% سنة 2020.

حضرات السّادة والسيّدات مساهمي البنك العربي لتونس

إنّ أكبر تحدّيات سنة 2020 و ما رافقها من أزمة إقتصاديّة خانقة، كانت تحدّيات ضمان سيولة البنك و ملاءته، والسّيطرة على المخاطر الإئتمانية و تغطيتها. و قد عملنا في هذا المجال على توفير موارد هامّة للبنك سواء عبر تحصيل الودائع او عبر إصدار قرض رقاعيّ موجّه للمستثمرين الحذرين بقيمة 100 مليون دينار تمّ إكتتابه و تحريره كاملا في ظرف 15 يوما من إصداره، و يعتبر البنك العربي لتونس أوّل متعامل في السّوق الماليّة التّونسيّة ينجح في رفع مبلغ 100 مليون دينار من السّوق الماليّة في إصدار واحد، و هو ما يؤكّد ثقة المتعاملين في صلابة و آفاق إزدهار البنك العربي لتونس. و قد مكّننا هذا الإصدار من رفع مؤشّر ملاءة البنك الى 12,46% بموفّى سنة 2020 مقارنة بـ 10,49% سنة 2019.

و حرصا على ديمومة البنك و صلابته، واصلنا خلال سنة 2020 القيام بمجهودات تخصيص كبرى لتغطية المخاطر الإئتمانيّة الّتي فرضتها جائحة كورونا على كلّ المتعاملين الإقتصاديّين، قصد تدعيم الصّلابة الماليّة للبنك، حتّى ينطلق في استراتيجيّة نموّه الجديدة في افضل الأحوال و يحقّق المردوديّة المتميّزة الّتي نعمل من أجلها. وإضافة لمجهودات التّخصيص الذّاتيّة، فرض منشور البنك المركزي عدد 01-2021 على البنوك التّونسيّة، تغيير منهجيّة إحتساب قيمة المخصّصات الجماعيّة نحو ترفيعها لمزيد تغطية المخاطر الإئتمانيّة. و كانت نتيجة إعتماد المنهجيّة الجديدة من طرف البنك العربي لتونس، رصد مخصّصات جماعيّة جديدة بقيمة 25 مليون دينار (10% من قيمة الناتج البنكي الصّافي) بعنوان سنة 2020. وكنتيجة لما سبق، أنهي البنك العربي لتونس سنة 2020 على نتيجة صافية بقيمة 8,2 مليون دينار مقابل 6,3 مليون دينار سنة 2019.

حضرات السّادة والسيّدات مساهمي البنك العربي لتونس

كانت سنة 2020، بحكم ما حفّ بها من ظروف، سنة تدعيم الرّقابة والتصرّف في المخاطر البنكيّة بإمتياز، حيث دعّمنا وظيفة التوقّي من المخاطر بجملة من الإجراءات و المشاريع في مجالات الأمن المعلوماتي و تواصل النّشاط و صياغة و تحيين اختبارات الضّغط و توفير الحلول المسبقة للأزمات. كما واصلنا تركيز خرائط المخاطر الّذي شمل سنة 2020 وظائف الشّراءات و النّقديات و الإمتثال، بما يمكّننا من تلافي أي نقائص في المجال. و عملنا في مجال التّدقيق الدّاخلي على تحديث طرق التدقيق والتوثيق الكامل لمعايير التّدقيق، و على تعزيز القدرة على تحليل البيانات وتحسين قدرات الكشف عن عمليات التحيّل، وعلى تحسين نظام مراقبة تنفيذ توصيات التدقيق من خلال إنشاء مؤشرات قيادة ومؤشرات التوقع. كما عزّزنا قدرات البنك في مجال الامتثال والأمان المالي ومكافحة تبييض الاموال و تمويل الإرهاب.

و لم تثننا الظّروف الإستثنائيّة الّتي حفّت بالوضع الإقتصادي و الصّحّي، عن تأكيد دور البنك العربي لتونس كمؤسّسة رائدة في مجال المسؤوليّة المجتمعيّة، حيث واصلنا تمويل عديد التظاهرات الثقافية و المبادرات المدنيّة، لجعل صورة مؤسّستنا في ذهن حرفائها، مؤسّسة واعية بدورها و شريكة في النّهوض بمحيطها.

حضرات السّادة والسيّدات مساهمي البنك العربي لتونس
إنّ البنك العربي لتونس، في طور بناء مرحلة نموّ جديدة من تاريخه، وقد انطلقنا في وضع أسس هذه المرحلة، ونحن على ثقة تامّة من انّ التّغيير العميق الّذي نحن بصدد بنائه، سيُترجم منذ السّنة القادمة في مردوديّة البنك ونتائجه، وسيعيد سهم البنك العربي لتونس الى وضعه الصّحيح كإستثمار صلب ومربح ودائم. و نحن نعوّل في مسعانا هذا، على ثقتكم ومساندتكم و نعدكم بالنّجاح.

سيدتي رئيسة المجلس، حضرات أعضاء مجلس الإدارة، حضرات المساهمين الأفاضل، أود أخيرا بإسمي واسمكم جميعا التّعبير عن شكري لكافّة إطارات البنك العربي لتونس وموظّفيه على ما أبدوه من تفان وإخلاص لخدمة مؤسّستهم والتزامهم اللّامتناهي بمزيد البذل والعطاء للرّفع من مستوى نشاط البنك وتحقيق أفضل النّتائج في هذه المرحلة الجديدة من تاريخه.
والسّلام والله وليّ التّوفيق.

أحمد رجيبة
المدير العام

I. الوضع الإقتصادي

المحيط الاقتصادي للبنك

شهد الاقتصاد العالمي تراجعا حادّا خلال سنة 2020 بسبب الإنتشار القوي لوباء كورونا و الإجراءات المتّخذة لمواجهته في مختلف دول العالم، في مناخ أعمال عالمي، متّسم أصلا بإرتفاع حجم الشّكوك المرتبطة بالبريكسيت، و بتفاقم النّزاعات التّجاريّة بين الولايات المتّحدة و الصّين و الإتّحاد الأوروبيّ، و بإحتدام الضّغوط الجيوسياسيّة بين روسيا و الإتّحاد الأوروبي.

وتشير تقديرات صندوق النّقد الدّولي في تقرير جانفي 2021 حول آفاق الاقتصاد الدّولي، إلى انكماش النمو العالمي في عام 2020 بنسبة قدرها -3,5% (مقابل نموّ بـ 2,8% في 2019). و قد كان الإنكماش تاريخيّا بالنّسبة لإقتصاد الدّول المتقدّمة ليبلغ -4,9% (+1,6% في 2019) و -2,4% بالنّسبة لمجموع الدّول الصّاعدة و النّامية (+3,6% في 2019). و قد بلغ الإنكماش -10% بالنّسبة للمملكة المتّحدة و -5,1% بالنّسبة لليابان و -3,4% بالنّسبة للولايات المتّحدة. امّا بالنّسبة لمنطقة اليورو، أهمّ شريك تجاري لتونس، فقد بلغ الإنكماش -7,2% خلال سنة 2020 (مقابل نموّ بـ 1,3% سنة 2019).

على المستوى المحلّي، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السنة السابقة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2020 بنسبة بلغت -6,1% مقارنة بالثلاثي الرابع من سنة 2019. ومقارنة بالثلاثي الثالث من سنة 2020 تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -0,3%. وعلى هذا الأساس يكون الإقتصاد التونسي قد سجل خلال كامل سنة 2020 تراجعا غير مسبوق بنسبة -8,8%.

قطاعيّا، شهدت القيمة المضافة لقطاعات الصناعات المعملية سنة 2020 تراجعا بنسبة 9,3% مقارنة مع الفترة ذاتها من سنة 2019، وقد تراكم هذا التّراجع بعد تسجيل -27% في الثّلاثي الثّاني و -3,2% في الثّلاثي الثّالث و -4,5% في الثّلاثي الرّابع. ويعود هذا الانخفاض أساسا الى تراجع الإنتاج الصّناعي في الثّلاثي الثّاني من سنة 2020، والّذي شهد تراجعا لقطاع النّسيج والملابس والأحذية بـ -42% وقطاع صناعة مواد البناء والخزف بـ 38,4% وقطاع الصّناعات الميكانيكيّة والكهربائيّة -35,9%، بينما عرف قطاع الصّناعات الكيميائيّة اهمّ تراجع لقيمته المضافة خلال الثّلاثي الرّابع من بتسجيل -13,8%. وسجّل قطاع الصّناعات غير المعمليّة تراجعا بـ 8,8% خلال سنة 2020، كنتيجة لتعطّل انتاج الفسفاط بنسبة 20% ليبلغ مجموع الإنتاج الوطني 3,1 مليون طن مقابل 3.7 مليون طن خلال سنة 2019، ولتراجع الطّلب الصّناعي على قطاعات النفط والغاز الطّبيعي والكهرباء والبناء. كما سجّل قطاع الخدمات المسوّقة تراجعا بـ 13,3% خلال سنة 2020 كنتيجة لتراجع النّشاط في خدمات النزل والمطاعم والمقاهي (-77,5% و -33,6% و -49,1% في الثّلاثيّات الثّاني و الثّالث و الرّابع تباعا) و خدمات النّقل (-51,4% و -25,5% و -23% في الثّلاثيّات الثّاني و الثّالث و الرّابع تباعا). و كان قطاع الفلاحة و الصّيد البحري، هو الوحيد الّذي سجّل نموّا إيجابيّا خلال سنة 2020.

أمّا من حيث تطوّر الأسعار، فقد سجلت نسبة التضخم استقرارا في حدود 4,9% في شهر ديسمبر. وعرفت نسبة التضخم نسقا تنازليا منذ بداية سنة 2020 من 5,9% خلال شهر جانفي إلى 5,8% خلال فيفري 2020 تبعه ارتفاع ظرفي الى مستوى 6,3% طيلة فترة الحجر الصحي الشامل ثم العودة للنسق التنازلي خلال أشهر متتالية لتصل إلى مستوى 5,4% وتنهي سنة 2020 بنسبة تضخم في حدود 4,9%. وتجدر الإشارة الى ان معدل نسبة التضخم لكامل سنة 2020 استقر في حدود 5,6% بعد ان كان في مستوى 6,7% سنة 2019 ونسبة 7,3% خلال سنة 2018.
على مستوى الماليّة العموميّة، يُتوقّع ان تسجّل ميزانيّة الدّولة عجزا تاريخيّا بـ 11,4% من المنتوج الدّاخلي الخام (مقابل عجز بـ 3,6% في 2019) كنتيجة لتراجع المداخيل الذّاتيّة بـ 6,1% وارتفاع للنّفقات بـ 16,6% مقارنة بسنة 2019.

وكان لتراجع النّشاط الاقتصادي الوطني والعالمي أثرا ايجابيّا على الميزان التّجاري لسنة 2020 الّذي تراجع بـ 34% ليبلغ 12,8 مليار دينار مقابل 19,4 مليار دينار سنة 2019. وقد أدّى تراجع العجز التّجاري فضلا عن تطوّر تحويلات التّونسيّين بالخارج بـ 12,9% (+205 مليون أورو مقارنة بمستوى 2019)، الى تحسّن مستوى مخزون العملة الصّعبة ليغطّي 162 يوم توريد بموفّى ديسمبر 2020 مقابل 111 يوما بموفّى ديسمبر 2019. و كان لمجمل هذه العوامل اثر إيجابيّا على معدّل سعر صرف الدّينار مقابل الدّولار الأمريكي الذّي تحسّن بـ 4,15% خلال سنة 2020 مقابل سنة 2019، ومقابل الأورو الذّي تحسّن بـ 2,37% خلال سنة 2020 مقابل سنة 2019.

على المستوى النّقدي، شهد معدّل الجاري اليومي لتدخّلات البنك المركزي في السّوق النّقديّة تراجعا بـ 30% خلال سنة 2020 مقارنة بمستوى سنة 2019 (من 14,6 مليار دينار الى 10,2 مليار دينار) و هو ما يؤشّر لتراجع الضّغوطات على للسّيولة البنكيّة خلال سنة 2020. و قد سجّل معدّل الجاري اليومي لتدخّلات البنك المركزي في السّوق النّقديّة منحى تراجع متواصل طيلة كلّ أشهر سنة 2020 بإستثناء شهر ديسمبر 2020 الذي سجّل ارتفاعا بـ 10,9% بهذا الجاري مقارنة بمستوى نوفمبر 2020 و ذلك في علاقة بإرتفاع اكتتابات البنوك في سندات الخزينة المصدرة في إطار قانون الماليّة التّكميلي 2020.

أخيرا، و فيما يتعلّق بآفاق سنة 2021، فتعتبر سنة حاسمة في تحديد منحى تطوّر الاقتصاد الوطني خلال الخمسيّة القادمة. و ان تبدو بوادر عودة سريعة للطّلب الخارجي من الإتّحاد الأوروبي الّذي يتوقّع له صندوق النّقد الدّولي نموّا بـ 4.2% سنة 2021، الّا انّ انكماش الاقتصاد الوطني المسجّل في سنة 2020، يمكن ان يتفاقم في حال العجز عن السّيطرة على الوباء عبر عمليّات تلقيح شاملة و الإضطرار الى العودة الى فترات حجر صحّي شامل. كما انّ الاقتصاد الوطني سيظلّ شديد الإرتباط بمدى الاستقرار السّياسي والاجتماعي ذوي الآثار الحادّة والمباشرة على عودة أهمّ محرّكات النّموّ من استثمار واستهلاك الى التطوّر الإيجابي. وتبقى إشكاليّات التصرّف في الماليّة العموميّة بدورها عقبة كبرى في طريق استعادة النّموّ في حال عدم الإنطلاق في الإصلاحات الكبرى التّي يتطلّبها الوضع الاقتصادي وتنادي بها مؤسّسات التّمويل الدُّولي.

II. رأس مال البنك العربي لتونس

البنك العربي لتونس ومساهميه

استقر رأس مال البنك العربي لتونس في 31 ديسمبر 2020 على 100.000.000 دينار متكونا من 100.000.000 سهم بقيمة دينار واحد للسهم. وتتوزّع ملكيّة رأس مال البنك في نفس التّاريخ أساسا بين مجموعة البنك العربي بنسبة 64,24% و عدد من المجموعات التّونسيّة الخاصّة بنسبة 24%. و يكفل العقد التّأسيسي للبنك لكل مساهم عدد من الأصوات مساو لعدد الأسهم الّتي يملكها.

رأس المال في 2020/12/31

المساهمين	عدد الأسهم	نسبة %	حق التصويت
البنك العربي ش م ع	64 237 531	64.24%	64 237 531
مجموعات خاصة مختلفة	19 276 837	19.28%	19 276 837
أشخاص معنوية مختلفة	6 597 266	6.60%	6 597 266
أفراد مختلفة	9 888 366	9.89%	9 888 366
المجموع	100 000 000	100%	100 000 000

ضوابط المشاركة في أعمال الجمعية العامة

طبقا للفصل 46 من النظام الأساسي فإنه لا يجوز لأحد المشاركة في أعمال الجلسات العامة إلا إذا كان حائزا على عشرة أسهم على الأقل. و يمكن لعدة مساهمين أن يجتمعوا لبلوغ الحد الأدنى المشترط بالعقد التأسيسي و تفويض تمثيلهم لأحدهم.

لوحة قيادة المساهم

	2017	2018	2019	2020
رأس المال	100 000 000	100 000 000	100 000 000	100 000 000
عدد الأسهم	100 000 000	100 000 000	100 000 000	100 000 000
صافي أرباح السنة / عدد الأسهم	0.301	0.073	0.063	0.082
حجم الموجودات على السهم	63.684	64.092	71.504	73.992
صافي أرباح السهم الواحد	0.230	0.070	-	-
PER	14	50	64	35
ربحية السهم / سعر السهم%	5.45%	1.91%	-	-
نسبة توزيع الأرباح%	23%	7%	-	-
معدل سعر السهم	4.329	4.080	3.990	3.385
السعر الأقصى للسهم	4.730	4.640	5.700	4.290
السعر الأدنى للسهم	4.010	3.620	2.780	2.850
سعر الإقفال	4.220	3.660	4.060	2.860

III. تداول سهم البنك العربي لتونس

سوق السّهم

تراوح سعر تداول سهم البنك العربي لتونس خلال سنة 2020 بين 2,850 دينار للسّهم الواحد كأدنى مستوى له و4,290 دينار كأقصى مستوى له؛ وقد تمّ تسجيل هذا المستوى الأقصى في شهر جانفي. وقد أغلق تداول أسهم البنك العربي لتونس على سعر 2,860 دينار في 2020/12/31.

امّا من حيث الحجم، فقد قدّرت القيمة الإجماليّة للمعاملات بـ 10 551 مليون دينار وشملت تداول 3 099 407 سهما.

سجلت تعاملات سوق الأوراق المالية خلال سنة 2020 حجمًا إجماليًا قدره 2 819 مليون دينار، بنسبة انخفاض تعادل 16.3٪ مقارنة بعام 2019. كما انخفضت قيمة المعاملات (الأسهم والسندات) بنسبة 0.9٪ لتمر من 1 590 مليون دينار في عام 2019 إلى 1 576 مليون دينار في عام 2020. بالنسبة لسوق الأسهم، فقد بلغ إجمالي الأسهم المتداولة 1411 مليون دينار في عام 2020 مقابل 1329 مليون دينار في عام 2019، أي بزيادة قدرها 6.1٪

أما بالنسبة للسندات، والتي تمثل 11٪ من الحجم الإجمالي، فقد وصلت إلى 164 مليون دينار في عام 2020 مقابل 261 مليون دينار في عام 2019، أي بانخفاض قدره 37.2٪

تطور سعر تداول سهم البنك العربي لتونس

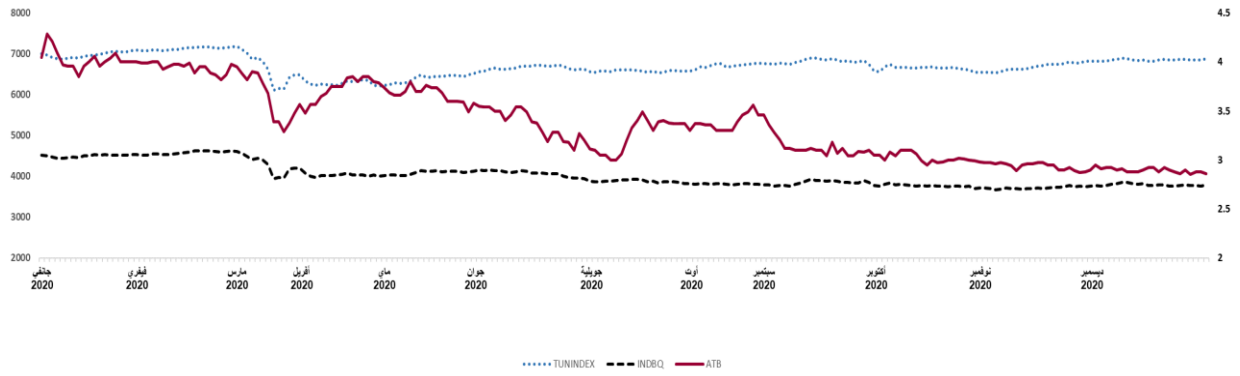

تطوّر مرابيح السّهم

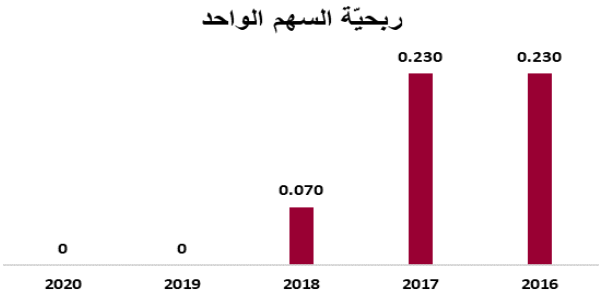

IV. الأنشطة، النتائج

مؤشّرات النشاط 2020

محفظة الاستثمارات

تتكوّن محفظة استثمارات البنك من ثلاث أنواع من الأصول، الصناديق الموضوعة تحت تصرّف "شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية SICAR" وسندات الاستثمار ومحفظة المساهمات والشركات التابعة. وقد بلغت هذه المحفظة في نهاية السنة المالية 2020 قيمة 538 مليون دينار مقابل 520 مليون دينار سنة 2019، مسجلة ارتفاعا قدره 3,4%. ويعود هذا النّموّ على غرار السنوات الفارطة لاكتتابات الجديدة المنجزة في سندات المساهمة حيث سجّل جاريها تطورا قدره 73% لينتقل من 52 مليون دينار في موفي 2019 إلى 89 مليون دينار في موفي 2020.

ويعود هذا الارتفاع الى الاكتتابات الجديدة المنجزة بقيمة 37,8 مليون دينار .في حين حافظ كل من جاري محفظة الصناديق الموضوعة تحت تصرّف "شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية SICAR" والشركات التابعة على نفس مستوى السنة المنصرمة حيث بلغتا في 2020/12/31 352 مليون دينار و 44 مليون دينار تباعا. ورغم هذا بقيت تمثل الصناديق الموضوعة تحت تصرّف "شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية SICAR" العنصر الرئيسي في محفظة استثمار البنك (66%) في حين مثلت محفظة المساهمات والشركات التابعة ومحفظة سندات الاستثمار تباعا 25 % و9 % من إجمالي محفظة الاستثمار.

أمّا على مستوى قائمة النتائج، بلغت مداخيل محفظة الاستثمار في موفّى 2020 قيمة 9,2 مليون دينار مقابل 20,3 مليون دينار في نهاية 2019 مسجلة بذلك انخفاض بنسبة 55%. وساهمت هذه العائدات بنسبة 2,6% في تركيبة الناتج البنكي الصافي في موفي 2020.

أمّا على مستوى تغطية المخاطر، فقد بلغت المخصّصات المحتسبة على محفظة الاستثمارات 71,1 مليون دينار في 2020/12/31 مقابل 64,0 مليون دينار في نهاية 2019. وبلغت المخصّصات الصافية من الاستردادات 7,05 مليون دينار في 2020/12/31 مقابل 11,6 مليون دينار خلال السنة الفارطة.

الودائع

بلغت ودائع الحرفاء في 31 ديسمبر 2020 قيمة 5 970 مليون دينار مقابل 5 243 مليون دينار في سنة 2019 أي بزيادة قدرها 728 مليون دينار ونسبة نموّ بـ 13.9 %. تمكن البنك من تطوير قيمة ودائع الادخار بـ 13.5% لتبلغ 1 315 مليون دينار في سنة 2020 مقابل 1 158 مليون دينار في سنة 2019. وفيما يتعلق بالودائع تحت الطلب فقد سجّلت إرتفاعا بـ 23.6 % لتبلغ 2 056 مليون دينار في 2020 مقابل 1 664 مليون دينارا في أواخر عام 2019. كما شهدت ودائع لأجل تطوّرا بـ 9 % ليستقر حجمها على 2 384 مليون دينار مقابل 2 188 مليون دينار السنة الماضية.

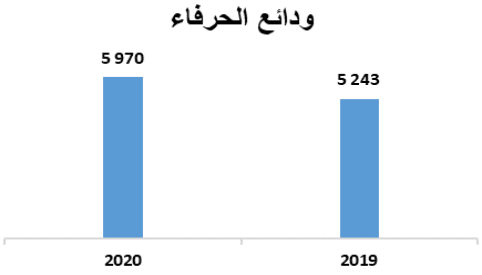

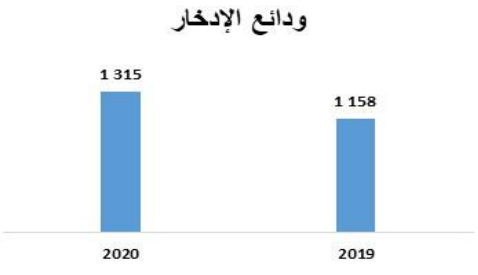

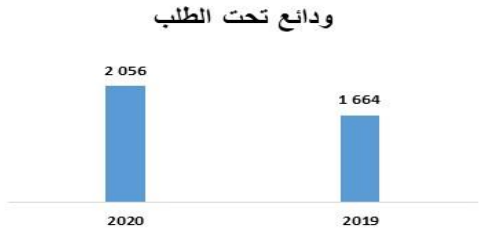

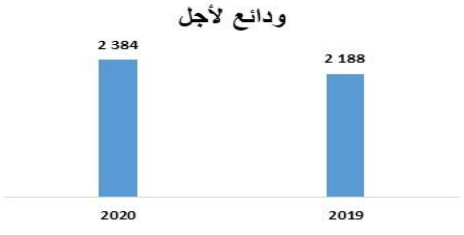

التّسهيلات

شهدت نسبة تدخّلات البنك داخل الموازنة في تمويل الاقتصاد الوطني خلال 2020 تناميا بـ 7.1% لتستقّر على مبلغ تسهيلات خام بـ 5 708 مليون دينار مقابل 5 330 مليون دينار في سنة 2019. سجّلت التسهيلات الصّافية الممنوحة للحرفاء في نهاية 2020 ارتفاعا بـ 6,2% واستقرت في مستوى 5 121 مليون دينار مقابل 4 823 مليون دينار في نهاية 2019.

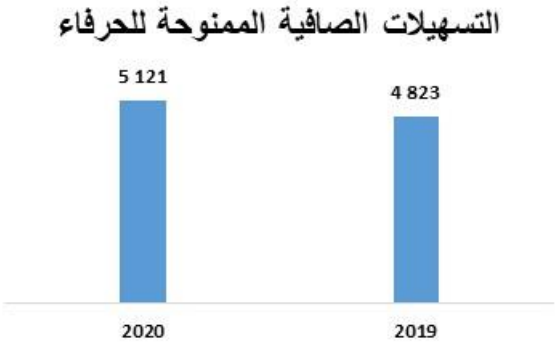

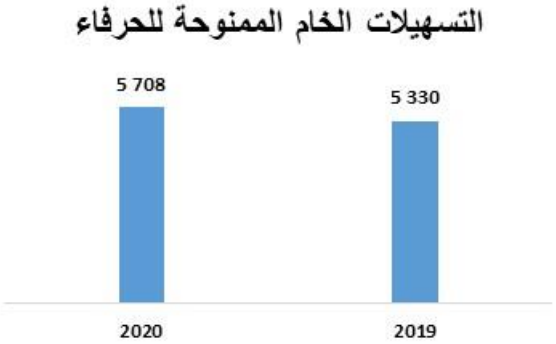

رقم المعاملات

تطوّر رقم المعاملات بنسبة 7.9 % ليصل إلى 620 مليون دينار في نهاية 2020 مقابل 574 مليون دينار في نهاية 2019.

أعباء الاستغلال

تطورت أعباء الاستغلال البنكي بنسبة 6.7% حيث بلغت 358 مليون دينار في موّفى 2020 مقابل 335 مليون دينار في نهاية 2019.

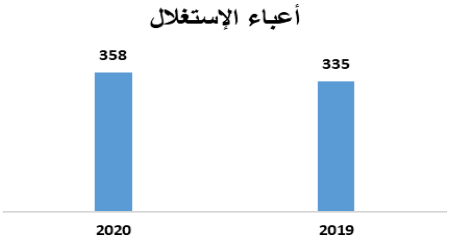

النّاتج البنكي الصّافي

تطوّر النّاتج البنكي الصّافي بنسبة 9,4 % ليصل إلى 262 مليون دينار في نهاية 2020 مقابل 239 مليون دينار في نهاية 2019. شهدت حصّة الهامش على الفوائد في النّاتج البنكي الصّافي تناميا من 37,1% سنة 2019 إلى 43,8% سنة 2020 وحصّة الهامش على العمولات تطورا من 21,6% إلى 22,2% فيما تراجعت حصّة عوائد العمليّات الماليّة والاستثماريّة من 41,3% إلى 34% سنة 2020.

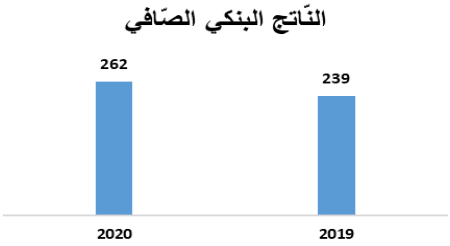

المصاريف العامّة

شهدت المصاريف العامّة تطوّرا بـ 3% لتبلغ 183 مليون دينار في 2020 مقابل 177 مليون دينار في 2019 .

صافي الأرباح

في نهاية 2020، بلغ صافي أرباح البنك العربي لتونس 8.2 مليون دينار مقابل 6.3 مليون دينار سنة 2019 ما يعادل نسبة نمو بـ 30.1%.

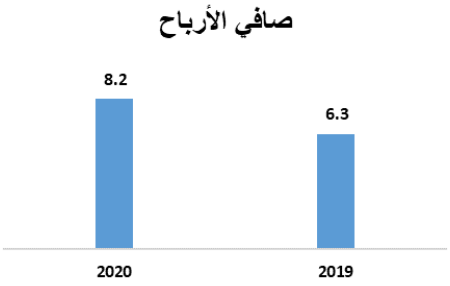

أهمّ مؤشّرات 2020

أبرز المؤشرات

	2020	2019
مؤشر الهيكلة		
الأموال الذّاتيّة / مجموع الموازنة	**7.49%**	**7.63%**
التسهيلات الصافية بعد حذف الموارد الخاصّة / الودائع	**77.76%**	**86.39%**
مؤشرات المردودية		
الأرباح الصافية للسنة / صافي الإيرادات البنكية	**3.13%**	**2.63%**
الأرباح الصافية للسنة / معدّل حقوق المساهمين (عائد الملكية) ROE	**1.48%**	**1.15%**
الأرباح الصافية للسنة / معدّل الموجودات ROA	**0.11%**	**0.09%**
المؤشّرات القانونيّة		
مؤشر السّيولة	**108.21%**	**103%**
مِؤشر الملاءة	**12.46%**	**10.49%**
مؤشّرات تغطية المخاطر الائتمانيّة		
التعهّدات المشكوك في استخلاصها / مجموع التّعهّدات	**11.28%**	**10.38%**
المخصّصات و الفوائد المعلّقة / التعهّدات المشكوك في استخلاصها*	**67.68%**	**69.78%**
المخصّصات و الفوائد المعلّقة / التعهّدات المشكوك في استخلاصها**	**74.34%**	**73.78%**

مؤشّرات سوق الأوراق الماليّة		
عائد السهم: صافي الأرباح/ عدد الأسهم (بالدينار)	**0.082**	**0.063**
ربحية السهم (بالدينار)	**-**	**-**
مضاعف السعر إلى العائد	**35**	**64**
ربحية السهم / سعر السهم %	**-**	**-**

*المؤشّر دون اعتبار المخصّصات ذات الصّبغة العامّة
**المؤشّر باعتبار المخصّصات ذات الصّبغة العامّة

تطور البنك وإنجازاته خلال السنوات الخمسة الماضية

تطور النشاط

	2016	2017	2018	2019	2020
ودائع الحرفاء	4 083	4 689	4 655	5 243	5 970
التسهيلات الخام الممنوحة للحرفاء	3 940	4 425	4 593	5 330	5 708
صافي التسهيلات الممنوحة للحرفاء	3 654	4 060	4 155	4 823	5 121
مجموع الموازنة	5 420	6 368	6 409	7 150	7 399

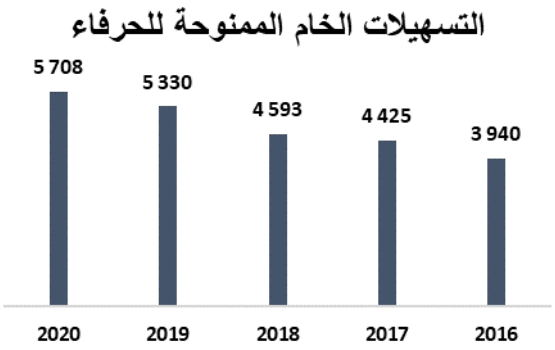

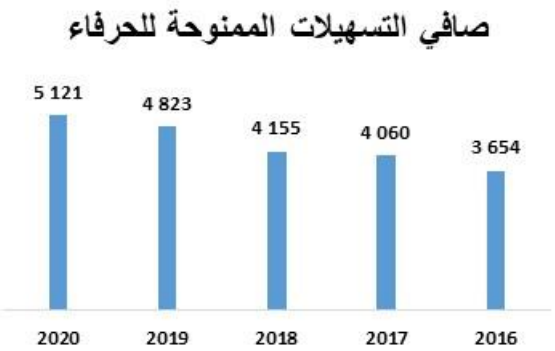

تطور النّتائج

بالمليون دينار	2016	2017	2018	2019	2020
رقم المعاملات	382	439	522	574	620
النّاتج البنكي الصّافي	212	236	246	239	262
نتيجة الاستغلال	51	41	10	8	12
النّتيجة الصّافية للسنة	46	30	7	6	8

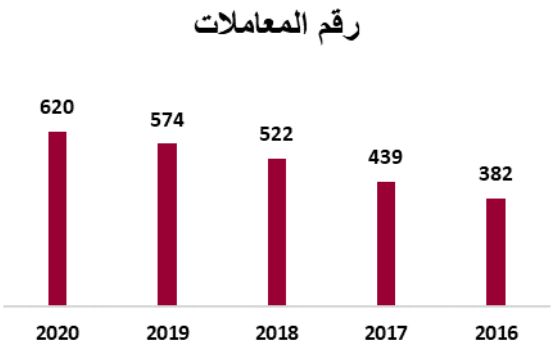

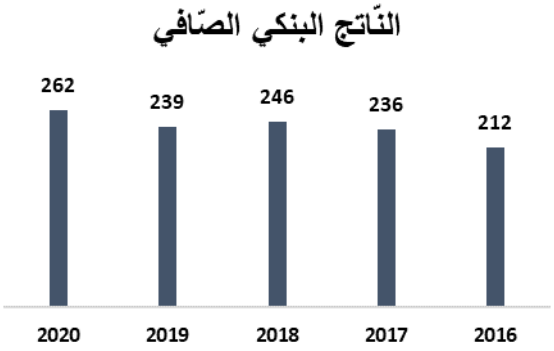

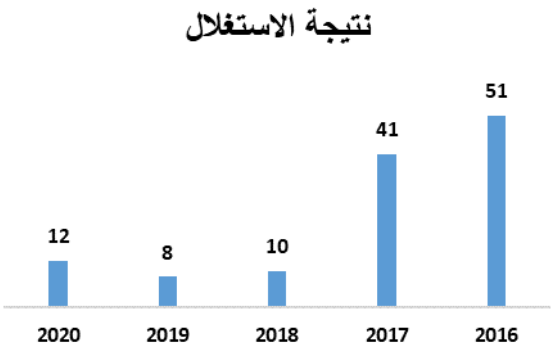

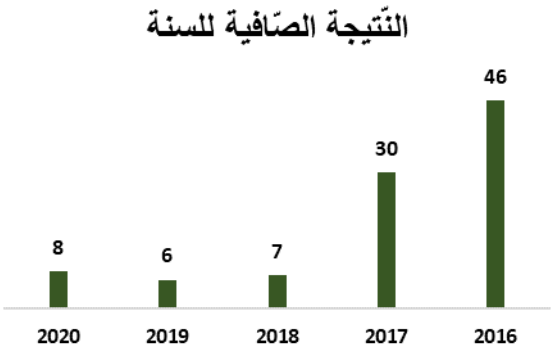

تطور شبكة الفروع وعدد الموظفين

	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الموظفين المرسمين	1137	1172	1265	1306	1 292
عدد الموظفين المتعاقدين	210	210	134	116	101
عدد الفروع	130	132	132	134	136
عدد الموزعات الآلية	170	173	173	175	177

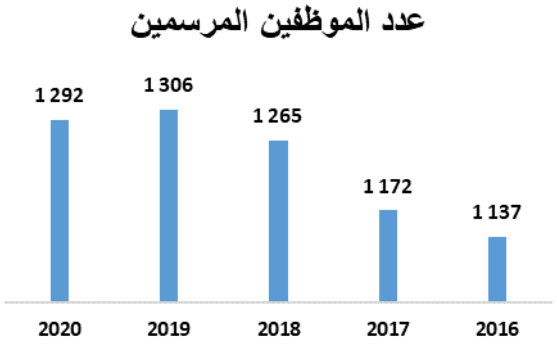

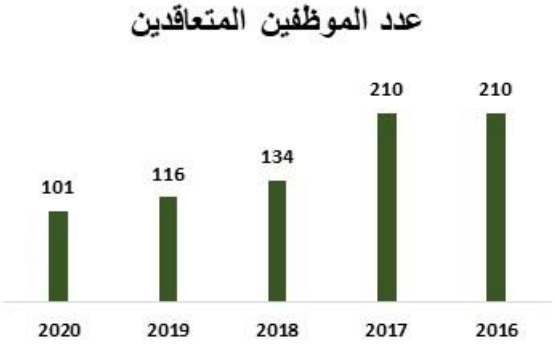

تطور المُؤشّرات

2020	2019	2018	2017	2016	
108.21%	103.00%	103.78%	94.46%	89.77%	مُؤشّر السّيولة
100.00%	100.00%	100.00%	90.00%	80.00%	الحد الأدنى القانوني لمؤشر السّيولة
12.46%	10.49%	10.23%	10.86%	11.69%	مُؤشّر الملاءة
77.67%	86.39%	83.93%	81.30%	85.85%	التسهيلات الصافية بعد حذف الموارد الخاصّة / الودائع
0.11%	0.09%	0.11%	0.47%	0.85%	الأرباح الصافية للسنة / معدّل الموجودات ROA
1.48%	1.15%	1.34%	5.36%	8.32%	مردوديّة الأموال الذّاتيّة
0.082	0.063	0.073	0.301	0.462	صافي أرباح السّهم الواحد

- حسب مؤشر السّيولة كما كان يحدّده المنشور عدد 91-24

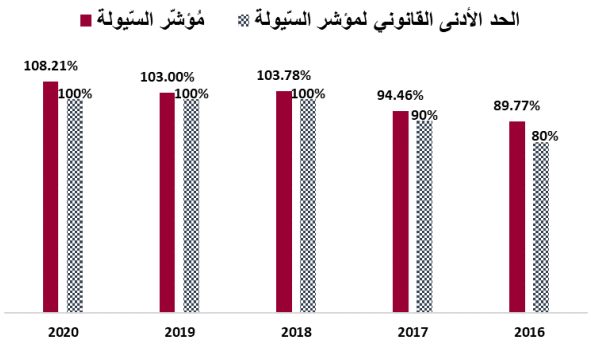

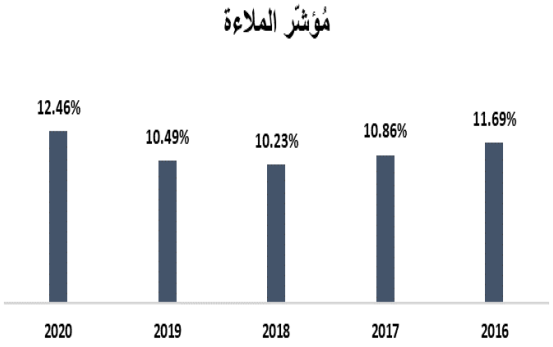

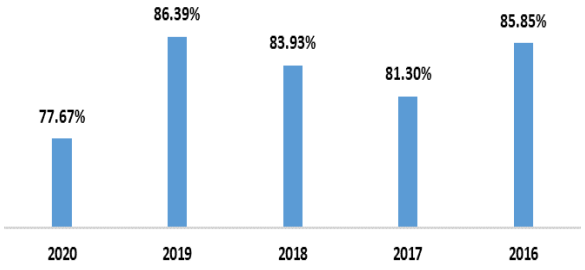

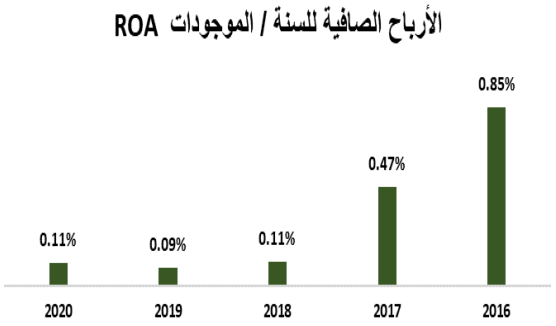

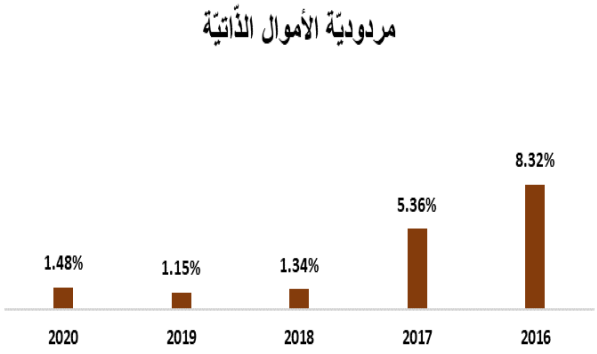

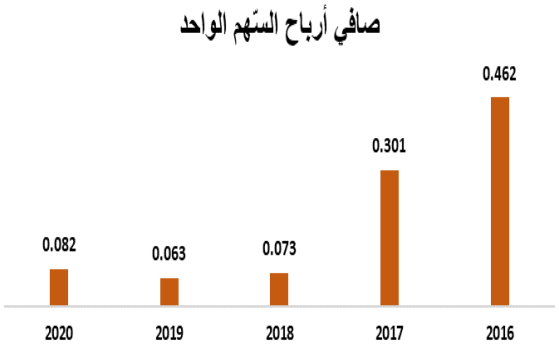

V. الآفاق

المحاور الإستراتيجيّة 2020-2025

بادر البنك منذ إنطلاق السّداسي الثّاني لسنة 2019 بتقييم شامل لوضعيّته الماليّة و العمليّاتيّة و التّنافسيّة تلته إعادة صياغة جذريّة لإستراتيجيّته في الخمس سنوات القادمة. وتتوزّع هذه الإستراتيجيّة على ستّة محاور كبرى تهمّ مختلف قطاعات الاعمال و وظائف المساندة

قطاع الشّركات

- بعث 3 مراكز أعمال خاصّة بالشّركات في الثّلاث مدن الكبرى بتونس،
- توفير خدمات ومنتجات تسمح بأكثر مرونة في التصّرف في ودائع الشّركات لإستقطابهم من البنوك المنافسة والتّرفيع في حصّة الودائع الأقلّ كلفة،
- وضع استراتيجيّة تكامل بين شركات مجموعة البنك العربي لتونس قصد توفير حزمة من الخدمات المتكاملة لحرفاء البنك تشمل تمويل أسفل واعلى الموازنة فضلا عن آليّات التّوظيف المختلفة،
- وضع استراتيجيّة استهداف قطاعي، تأخذ بعين الاعتبار آفاق نموّ القطاعات الاقتصادية وسقوف التعهّد القصوى المسموح للبنك بلوغها،
- وضع آتفاقات مستوى جودة خدمات (Service Level Agreement) مع أفضل حرفاء قطاع الشّركات وأقلّهم مخاطرة للحفاظ عليهم من استقطاب المنافسة.

قطاع التّجزئة

- مراجعة التّوزيع الجغرافي للشّبكة بالاعتماد على تقييم مردوديّة الفروع والتّركيز على المناطق ذات الآفاق الواعدة،
- تغيير التّبعيّة التّجاريّة لشريحة المؤسّسات الصّغرى من قطاع الشّركات الى قطاع التّجزئة، مع إعادة توزيع فئاتها حسب الخصائص ووضع أهداف تجاريّة واستراتيجيّات نموّ وتسويق وتصرّف في المخاطر، خاصّة بهذه الفئات،
- تدعيم منتجات وخدمات البنك عن بعد للأفراد، وتوفير خدمات دعم ومرافقة لشريحة المؤسّسات الصّغرى،
- تركيز آليّة تقييم وتحفيز متكاملة خاصّة بقوّة البيع ومرتبطة بالإنجازات،

قطاع الخزينة

- وضع اهداف نموّ طموحة لنتائج الصّرف طبقا لتوقّعات نموّ تمويل التّجارة الخارجيّة من طرف البنك وتوسعة قاعدة الحرفاء من الشّركات،
- تأمين الموارد اللّازمة لتمويل الفارق بين الموارد والاستعمالات بأقلّ كلفة،
- تركيز منظومة التصرّف الحيني في الموارد والاستعمالات ALM Tools قصد قيادة سيولة البنك وتفادي مخاطر النّسب والمدّة.

التوقّي من المخاطر

- تطوير آليّات التصرّف والرّقابة على مختلف المخاطر العمليّاتيّة والمعلوماتيّة والسّيولة والتّسهيلات والسّوق،
- وضع سيناريوهات قصوى (اختبارات الضّغط) وتركيز الحلول الاستباقية لمجابهتها،
- قيادة برنامج تواصل النّشاط وتحديثه وتقييمه دوريّا،
- نشر ثقافة التوقّي من المخاطر بين مختلف وحدات وموظّفي البنك،
- تدعيم منظومة الرّقابة الدّاخليّة وتوسعة محيط أعمالها،
- تدعيم منظومة الامتثال وجعلها من روافد ديمومة نموّ البنك.

الموارد البشريّة

- مراجعة جذريّة للهيكل التّنظيمي قصد تحويل البنك الى مؤسّسة "Customer Oriented "
- تركيز سياسات التّعاقب الوظيفي
- تركيز سياسات التصرّف في المسارات المهنيّة
- تشبيب سنّ موظّفي البنك
- تفعيل سياسة التّقييم حسب منظومة BSC
- تحسين المناخ الاجتماعي بالبنك عبر إرساء تقاليد اتصالية جديدة مبنيّة على الاحترام والشّفافيّة
- تحسين محيط عمل الموظّفين.

المنظومة المعلوماتيّة

تعتمد استراتيجيّة 2020-2025 على محور أساسي هو الرّقمنة الشّاملة لكلّ عمليّات البنك قصد:

- تحسين تجربة الحريف
- جذب شرائح جديدة من الحرفاء وخاصّة تلك الّتي لازالت لم تدخل مجال التعاملات البنكيّة

- **الإستفادة من التكنولوجيّات الحديثة في إعادة هندسة الإجراءات قصد ضمان أقصى درجات النّجاعة العمليّاتيّة**

في مرحلة أولى، قام البنك بتحديد مجالات الرّقمنة الّتي ستتمّ خلال سنة 2020، وتهمّ أساسا:

- **إيداع مطلب فتح الحساب عبر تطبيقة ATBMOBILE**
- **التصرّف في العلاقة مع الحريف عن بعد عبر تركيز المستشار الإفتراضي (Chatbot) وعبر التّحسين في مستوى خدمات مركز النّداء**
- **فتح حساب ثانوي عبر تطبيقة ATBMOBILE**
- **تدعيم عرض ATBNET للأفراد (تحسين إجراءات الإنخراط) وللشّركات (التحويلات نحو عدد كبير من الحسابات والمصادقة الثّنائيّة على التّحويلات)**

وسيقوم البنك في مرحلة ثانية، بمرافقة استراتيجيّة 20-24 عبر تنفيذ جملة من مشاريع الرّقمنة الّتي تهمّ الإستراتيجيّات التّجارية والعمليّاتيّة، ومسار الحريف، وقيادة الإنجازات، وسياسة الموارد البشريّة، والتصرّف في المخاطر.

VI. التسويق والإشهار والمسؤوليّة المجتمعيّة

التسويق والإشهار والمسؤوليّة المجتمعيّة

وعيا منه بالآفاق الّتي تفتحها الرّقمنة، انطلق البنك العربي لتونس سنة 2020 في تنفيذ استراتيجيّة تهدف الى :

- تحسين تجربة الحريف
- استقطاب شرائح حرفاء جدد مع استهداف الحرفاء غير المستعملين للخدمات البنكيّة
- تحسين النّجاعة العمليّاتيّة عبر رقمنة الإجراءات

وقد تمّ التّركيز سنة 2020 على تطوير:

- الدّخول في علاقة مع الحريف عبر الوسائل الرّقميّة
- التصرّف في العلاقة مع الحريف عن بعد عبر المرافقة الإفتراضية و نوافذ الحوار التّفاعلي (Chatbot) و تحسن خدمات مركز النّداء
- توفير امكانيّة الإنطلاق في اجراءات طلب التّمويل عبر الإنترنات
- إثراء تطبيقة ATB MOBILE بوظائف جديدة
- تدعيم منصّة ATB net للأفراد (تحسين اجراءات الإنخراط) و للشّركات (التحويلات نحو عدد كبير من المستفيدين، أوامر تحويل على مرحلتين)

و قد تمّ خلال سنة 2020 انجاز عديد العمليّات التّسويقيّة و منها:

- تقديم عرضي تمويل بالشّراكة مع وكيل ماركة سيّارات و شركة بعث عقاري
- إنجاز دراسة تنافسيّة و تعديل تسعيرة بعض العمليّات البنكيّة
- القيام بدراسات جيوتسويقيّة و تركيز آليّة مساعدة على إتّخاذ القرار فيما يتعلّق بمواقع توسعة شبكة الفروع
- انجاز دراسة تموقع تجاري من حيث المنتجات المعروضة في القطاع
- إطلاق النّسخة الثّانية من باقة Pack Santé+ و إطلاق تحدّي بين الفروع لتسويق هذه الباقة

و سيعمل البنك خلال سنة 2021 على :

- إعادة صياغة توزيع حرفائه بين الشّرائح قصد بلوغ أقصى مستويات المعرفة بتصرّفات الحريف و حاجيّاته و من ثمّ صياغة باقات عروض متكاملة تستجيب لتطلّعات كلّ شريحة
- مراجعة و تحسين جملة منتجات و خدمات البنك : Pack H'ssebi, Plan Epargne Etude – Dirassati, Pack Gisr, Pack Jeune, Crédit étudiant
- صياغة منتجات جديدة : قروض تجديد، قروض رفاهة...

أمّا على مستوى الإشهار و الإتّصال فقد أطلق البنك حملة إشهار مؤسّساتي Nouvel Elan' تبرز الدّفعة الجديدة لتغيير البنك نحو اكثر تفاعليّة و قرب من الحريف وإستباقيّة حاجيّاته، و شملت هذه الحملة مختلف ميادين الإتّصال من اذاعة و انترنت و معلّقات داخل المدن. كما قام البنك بحملات إشهاريّة تهمّ بعض المنتجات و الخدمات القادرة على جذب الحرفاء ذوي آفاق الأعمال الممتازة، مع الحرص على تناسق هذه الحملات مع الحملة الإشهاريّة المؤسّساتيّة.

و على مستوى المسؤوليّة المجتمعيّة، كان البنك العربي لتونس في الموعد لمساندة المجهود الوطني في مكافحة وباء كورونا عبر التبرّع مباشرة لحساب 1818 بثلاثة ملايين دينار و شراء تجهيزات طبّية لمستشفيات سيدي بوزيد و جربة و الرّابطة و شارل نيكول و مركز الأمومة و الحبيب ثامر.

كما واصل البنك جهوده في تمويل و مساعدة عدّة تظاهرات ثقافيّة كمهرجان الحمّامات و مهرجان جربة للموسيقى و الدّورة 11 من جائزة مصطفى عزّوز لأدب الطّفل و مهرجان الضّحك. كما واصل البنك جهوده في إكتشاف و مرافقة الكفاءات الشّابّة في مجالات الثّقافة و التكنولوجيا و الأعمال عبر مناظرة ATB Challenge. كما واصل البنك مساندة المجهود الوطني لرقمنة التّعليم عبر التكفّل بتجهيز مختبرات إعلاميّة بثمانية مدارس في كلّ من سليانة و القصرين و قبلّي و توزر و قابس و القيروان و جندوبة و زغوان.

VII. المراقبة
إدارة التّدقيق الدّاخلي
الإمتثال
التصرّف في المخاطر

التّدقيق الدّاخلي

إن سنة 2020 ستبقى محفورة في الذاكرة والوعي الجماعي بأنها سنة جائحة الكورونا 19 وهي سنة محورية على مستوى التدقيق الداخلي والتي أكسبته مكانته كفاعل رئيسي بين هياكل الرقابة للبنك العربي لتونس.

والواقع، وعلى الرغم من الحجر العام على مستوى البلاد والبروتوكول الصحي فإن التفقدية قد حافظت على نسبة تغطية عالية لفروع البنك (46 مهمة) بواسطة المراقبة عن بعد لأهم الأنشطة في بداية السنة ثم عن طريق عمليات المراقبة التقليدية لباقي السنة.

أجرى التدقيق الداخلي عمليات مراقبة طيلة السنة حول النقائص القانونية والإجرائية والمحاسبية لعدد هام من المسارات والإجراءات المهنية صلب البنك (18 مهمة) في تناسق كامل مع توجيهات الإدارة المركزية للتدقيق الداخلي وتفقد الفروع والتي تم صياغتها في خطة التدقيق لسنة 2020.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه تم إيلاء اهتمام خاص لإعداد خطة التدقيق لسنة 2021 وفقا لمنهج قائم على المخاطر والذي يرتكز على تقسيم وظيفي وتقييم لمدى التعرض للمخاطر المتبقية واعتبار توصيات هيئات الحوكمة للبنك.

إضافة إلى ذلك، فإن سنة 2020 بدأت بإرساء تنظيم داخلي جديد أدى إلى توزيع المدققين على هياكل تدقيق مختصة.

وتم في سنة 2020 التقدم في أنجاز خطة التدقيق بنسبة تناهز 100 % بالتوازي مع إطلاق مشاريع هيكلية على مستوى الإدارة المركزية للتدقيق الداخلي والتفقد وتتمثل أساسا في:

- **تحديث طرق التدقيق والتوثيق الكامل لمعيار التدقيق الداخلي،**
- **تعزيز القدرة على تحليل البيانات وتحسين قدرات الكشف عن عمليات التحيّل،**
- **تحسين نظام مراقبة تنفيذ توصيات التدقيق من خلال إنشاء مؤشرات قيادة ومؤشرات التوقع.**

من ناحية أخرى، وبهدف تحديث خدمات التدقيق الداخلي وفي نطاق التمشي مع المعايير الدولية للمهنة سيتم ادراج مؤشرات الأداء الرئيسية KPI لإدارة أفضل لنشاط التدقيق من بداية سنة 2021.

ادارة الامتثال

تتكوّن منظومة الإمتثال من المبادئ الأساسيّة و الآليّات و الإجراءات اللّازمة، لضمان إحترام مؤسّستنا للقوانين السّارية، و لأحسن طرق العمل، و للقواعد المهنيّة و الأخلاقيّة. و يتمحور تنظيم إدارة الإمتثال حول نوعين رئيسيّين من مخاطر الإمتثال:

- السّلامة الماليّة الّتي تضمن معرفة الحريفKYC ، و إحترام القوانين المتعلّقة بالعقوبات الدّوليّة و الحضر و مقاومة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب

- السّلامة القانونيّة الّتي تغطّي كلّ خطوط الأعمال في ما يتعلّق بحماية الحرفاء، و مقاومة الرّشوة و الفساد، و الألتزام بأخلاقيّات المهنة، و إحترام القواعد الجبائيّة الوطنيّة و الدّوليّة، فضلا عن حماية المعطيات الشّخصيّة.

و لتدعيم منظومة التّوقّي من مخاطر عدم الإمتثال، نفّذ البنك خلال سنة 2020 جملة من المشاريع و البرامج تهمّ:

- التوقّي من مخاطر عدم الإمتثال:

- تركيز آليّة « Enterprise Compliance Risk Reporting » مكّنت البنك من التأكّد انّ السياسات و الإجراءات الدّاخليّة مطابقة للقوانين و مطبّقة من طرف الموظّفين المعنيّين

- تركيز خارطة مخاطر عدم الإمتثال بالتّعاون مع مكتب دراسات دُولي مع إشراك كلّ الوحدات المعنيّة، ما مكّن البنك من تقييم المخاطر الباقية و وضع خطط للتوقّي منها

- تدعيم الرّصيد البشري لإدارة الإمتثال عبر إنتداب خمسة إطارات لتعويض من خرجوا للتّقاعد، والتّكوين المتواصل لكافّة موظّفي الإدارة

- التّدقيق في منظومة الرّقابة مقاومة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب لتقييم مدى إحترام الإجراءات و السّيطرة على المخاطر، و تقديم تقرير في الغرض الى لجنة التّدقيق الدّاخلي

- الأمان المالي:

- وضع سياسة قبول الحرفاء تصف خاصّيات الحرفاء الّذين قد يمثّلوا مخاطرا في علاقة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب

- وضع سياسة التعامل مع الحرفاء المعرّضين سياسيا

- التصرّف في العلاقة مع البنوك المراسلة و مدّهم بمعلومات حول سياسات و إجراءات البنك في مجال مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب

- مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب

- تشديد الرّقابة على تحويلات SWIFT المتعلّقة بالجمعيّات

- فحص إنذارات الحالات المشبوهة الّتي تمّ التفطّن لها من طرف إطارات البنك و من طرف المنظومة الآليّة لتقييم الحرفاء

- صياغة تصاريح الاشتباه و توجيهها الى لجنة التّحاليل الماليّة، و متابعة استفسارات اللّجنة حول التصاريح السابقة

- إصدار منشور داخلي يحدد سقوف عمليّات الصّرف اليدوي للحرفاء العرضيّين

- الرّقابة الدّوريّة على تحويلاتMoneyGram

- إصدار مذكّرة داخليّة تفرض دراسة ملفّات مزوّدي البنك والمتمتّعين بمساندتها (Sponsoring) لضمان عدم تواجدهم في أحدى قوائم الحضر الدّوليّة

- صياغة سياسات وإجراءات تطبيق قانونFATCA

- مكافحة الفساد و اخلاقيّات المهنة

- تحيين مجلّة حسن سير موظّف البنك العربي لتونس

- تحيين سياسات مكافحة الفساد

- حماية الحرفاء

- فحص و تحليل خصائص المنتجات و الخدمات المعروضة من طرف البنك و التأكّد من إحترامها للمعايير البنكيّة السّارية

و سيعمل البنك خلال سنة 2021 على تنفيذ برنامج مهمّات رقابة امتثال على الفروع، و وضع برنامج تكوين مستمر للموظّفين في مجال الإمتثال، و إصدار أدلّة و توجيهات توضع على ذمّة الموظّفين في هذا المجال.

التصرّف في المخاطر

يمثّل التّصرّف و التوقّي من المخاطر أحد اهمّ محاور استراتيجيّة البنك للفترة 20-25. و قد واصل البنك خلال سنة 2020 تدعيم مختلف سياساته و إجراءاته للتوقّي من مختلف المخاطر البنكيّة.

التوقّي من المخاطر الإئتمانيّة:

متابعة مؤشرات و وضعيّات الشّركات الكبرى و المتوسّطة الخاضعة للتّرقيم الدّاخلي عبر منظومة MRA، و الشّركات الصّغرى الخاضعة للتّرقيم الدّاخلي عبر منظومة SME's

قيادة عمليّة الإنتقال الى النسخة الجديدة من منظومة التّرقيم الدّاخلي MRA

صياغة جداول القيادة و تقارير الإفصاح الدّوري حول مخاطر القرض

تنفيذ إختبارات الضّغط المتعلّقة بمخاطر القرض حسب منهجيّة البنك العربي لتونس و حسب منهجيّة البنك المركزي، و تحديد أثر الصّدمات على الأموال الذّاتيّة للبنك و على مؤشّر السّيولة

صياغة ميثاق و خارطة طريق و منظومة حوكمة مشروع الإمتثال للمعيار IFRS 9

التوقّي من المخاطر العمليّاتيّة و مخاطر السّوق:

المتابعة اليوميّة لمؤشّرات السّيولة في علاقة مع تأثيرات الأزمة الإقتصاديّة النّاجمة عن جائحة كورونا.

إطلاق مخطّط تمويل الأزمات في علاقة بعمليّات الحضر و آثارها في ماي 2020 بسبب جائحة كورونا

صياغة منهجيّة احتساب مؤشّر NSFR

تطوير مقاربة تحليل شاملة لمخاطر سعر الفائدة Interest Rate Risk in the Banking Book

صياغة خرائط المخاطر لكلّ من منظومات الشّراء والنّقديّات و الإمتثال

تركيز مخطّط عمل للتوقّي من المخاطر الباقية في المنظومات الثّلاث

سلامة المعلومات و تواصل النّشاط:

الحفاظ على شهادة ISO 27001 فيما يتعلّق بسلامة المنظومة المعلوماتيّة الخاصّة بمنصّتي ATB NET و ATBMOBILE

صياغة استراتيجية و برنامج السّلامة السّبرانية للفترة 20-25

متابعة و تنفيذ برامج اختبارات الإختراق

صياغة استراتيجيّة تواصل النّشاط في ظلّ وباء كورونا

زيارة دورية للمقرّ البديل و تفقّد جاهزيّته الفوريّة

تحيين متواصل للمخطّطات و للتّمارين البيضاء

و سيعمل البنك خلال سنة 2021 على :

انهاء مشروع الإنتقال الى النسخة الجديدة من منظومة التّرقيم الدّاخلي « Credit Lens » بالتعاون مع خبرات البنك العربي

وضع مخطّط عمل في ما يتعلّق بمتطلّبات المركزي من حيث التقييم و الإختبار الدّوري لمعايير عمل منظومة التّرقيم الدّاخلي

إحتساب مؤشّر « NSFR »

صياغة الإطار المرجعي للمسار الدّاخلي لتقييم ملاءة رأس المال « Internal Capital Adequacy Assessment Process-ICAAP »

صياغة إختبارات ضغط و مؤشّرات سيولة جديدة

تحيين مخطّط تمويل الأزمات

مراجعة و تحيين كلّ إجراءات السّلامة المعلوماتيّة

تكوين و تحسيس الموظّفين حول السّلامة السّبرانيّة و السّلامة المعلوماتيّة

تنفيذ مهمّات التّدقيق القانوني للمنظومة المعلوماتيّة

دراسات و تركيز المتطلّبات الاوّلية المتعلّقة بالجزء الرّقمي لمشروعIRIS/T24

مراجعة و تحيين استراتيجيّة تواصل النّشاط و مخطّطات الإختبار الشّامل لسنة 2021

صياغة برنامج الإنقاذ الإحتياطي لمنظومتي ATB NET و ATBMOBILE

VIII. الحوكمة

حوكمة البنك العربي لتونس

تتمثّل مهمّة هياكل حوكمة البنك العربي لتونس (مجلس الإدارة بمساعدة اللّجنة التّنفيذيّة للقروض) في الحفاظ على مصالح البنك والمساهمين وجملة الجهات المعنيّة.

I. مجلّة الحوكمة

a) مجلس الإدارة

يمثّل مجلس الإدارة مجموع المساهمين ويتصرّف في كلّ الحالات بهدف الحفاظ على المصالح الإجتماعية للبنك. يسهر مجلس الإدارة على ضمان سلامة ومردوديّة اصول البنك، ويحدّد سياسات توزيع المرابيح وسياسات المسؤوليّة الإجتماعيّة تجاه الموظّفين والحرفاء والمزوّدين والمجموعات الّتي يتعامل معها البنك في مختلف نشاطاته.

يتكوّن مجلس إدارة البنك العربي لتونس من 12 عضوا، إثنان منهما مستقلّان وواحد يمثّل مصالح صغار المساهمين. ولا يمكن تجديد عهدة العضوان المستقلّان وعهدة ممثّل صغار المساهمين سوى مرّة واحدة.

عدد المقاعد	إسم العضو	ممثل العضو	المهنة	تاريخ التعيين	إنتهاء المدّة
1	البنك العربي ش م ع	السيدة رندة الصادق	Présidente du conseil d'administration. Deputy Chief Executive Officer	جلسة عامة 19-04-2018	الجلسة العامة التي تصادق على القوائم المالية لسنة 2020
2		السيّد غسّان ترزي	Executive Vice President - CFO	جلسة عامة 19-04-2018	الجلسة العامة التي تصادق على القوائم المالية لسنة 2020
3		السيّد نصري ملحمي	Consultant	جلسة عامة 19-04-2018	الجلسة العامة التي تصادق على القوائم المالية لسنة 2020
4		السيّد وليد السمهوري	Executive Vice President	جلسة عامة 19-04-2018	الجلسة العامة التي تصادق على القوائم المالية لسنة 2020
5		السيّد نعيم الحسيني	Executive Vice President - Consumer Banking	جلسة عامة 19-04-2018	الجلسة العامة التي تصادق على القوائم المالية لسنة 2020
6		السيّد فراس زيّاد	Senior Vice President	جلسة عامة 19-04-2018	الجلسة العامة التي تصادق على القوائم المالية لسنة 2020
7	السيّد فريد عبّاس	نفسه	Vice Président du Conseil Chef d'entreprises	جلسة عامة 19-04-2018	الجلسة العامة التي تصادق على القوائم المالية لسنة 2020
8	السيّد رضا زرزري	نفسه	Chef d'entreprises	جلسة عامة 19-04-2018	الجلسة العامة التي تصادق على القوائم المالية لسنة 2020
9	السيّد محمد بن سدرين	نفسه	Chef d'entreprises	جلسة عامة 19-04-2018	الجلسة العامة التي تصادق على القوائم المالية لسنة 2020
10	السيّد يحيى بياحي	نفسه	Administrateur représentant les petits porteurs Chef d'entreprises	جلسة عامة 19-04-2018	الجلسة العامة التي تصادق على القوائم المالية لسنة 2020
الأعضاء المستقلين					
11	السيّد علي دبيه	نفسه	Administrateur indépendant Consultant	جلسة عامة 19-04-2018	الجلسة العامة التي تصادق على القوائم المالية لسنة 2020
12	السيّد محمد أحمد العسمي	نفسه	Administrateur indépendant Consultant	جلسة عامة 19-04-2018	الجلسة العامة التي تصادق على القوائم المالية لسنة 2020

تسمية أعضاء مجلس الإدارة

تنبثق عن مجلس الإدارة لجنة خاصّة متكوّنة من ثلاثة أعضاء، تقوم بإختيار قائمة من المترشّحين بناء على ميزات الكفاءة و المهنيّة و التّمثيليّة بالنّسبة للأعضاء المساهمين و تُضاف اليهم ميزة الإستقلاليّة بالنّسبة للأعضاء المستقلّين. و تُقدّم هذه القائمة لمجلس الإدارة للتّقييم و المصادقة الأوّليّين و من ثمّ الى الجلسة العامّة العاديّة للمساهمين للمصادقة النّهائيّة.

سياسات المكافآت

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتحصّل أعضاء مجلس إدارة البنك العربي لتونس على منحة حضور تحدّد قيمتها سنويّا في الجلسة العاديّة العامّة للمساهمين.

يعمل مجلس الإدارة على ضمان موضوعيّة منح حضور أعضائه و يقرّر طريقة توزيعها بناء على تقرير يقدّمه عضوان من أعضائه معيّنان لهذا الغرض.

مكافآت أعضاء الإدارة العامّة

يحدّد مجلس الإدارة قيمة مكافآت المدير العام و مساعديه بناء على تقرير صادر عن عضوين من أعضائه على الأقلّ معيّنان لهذا الغرض. كما يحدّد مجلس الإدارة قيمة مكافآت الإطارات العليا للبنك بناء على تقرير صادر عن عضوين من أعضائه على الأقلّ معيّنان لهذا الغرض.

b) الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

يفصل البنك بين وظيفتي المدير العامّ ورئيس مجلس الإدارة من قبل صدور القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلّق بمؤسّسات القرض والدّاعي لهذا الفصل.

تقتصر وظيفة رئيس مجلس الإدارة على تمثيل المجلس وتنظيم أشغاله ومراقبة السّير الجيّد لمختلف هياكل البنك كما يسهر على ضمان قدرة أعضاء مجلس الإدارة على أداء مهامّهم. يحرص رئيس مجلس الإدارة على الحفاظ على علاقات بنّاءة بين أعضاء مجلس الإدارة وبين هؤلاء والإدارة العامّة. و يحرص على وصول كلّ المعلومات والمعطيات الهامّة لأعضاء المجلس في التّوقيت الملائم.

المدير العام هو الممثّل القانوني للبنك، وهو مسؤول على التصرّف العمليّاتي في البنك. ويملك بحكم القانون أوسع الصّلاحيّات للتصرّف في كلّ الحالات بإسم البنك ويمثّله في علاقاته مع الآخرين.

يُمنع على المدير العام وعلى المدير العام المساعد ان يكون عضوا في مجلس الإدارة.

وظائف مجلس الإدارة

❖ سياسة تعيين المديرين

يعيّن مجلس الإدارة مديرا عامّا يتمتّع بالنّزاهة والكفاءة والخبرة في المجال البنكي. و يتمّ الحصول على مصادقة المجلس عند تعيين المديرين العامّين المساعدين و بعض المديرين التّنفيذيّين كمدير التّدقيق الدّاخلي و المدير المالي.

❖ التّقييم الذّاتي للإنجازات

يقوم المجلس بتقييم إنجازاته بصفة شاملة مرّة في السّنة على الأقلّ.

❖ المصادقة على إستراتيجيّة البنك

يحدّد المجلس أهداف البنك بناء على إستراتيجيّة مناسبة. و تقوم الإدارة العامّة بوضع البرامج التّنفيذية للإستراتيجيّة عبر سياسات و إجراءات تحوي مساهمة مختلف وحدات البنك.

c) سياسة التوقّي من تضارب المصالح

تطبيقا للفصل 7 من منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2011، وضع البنك العربي لتونس سياسة توقّي من تضارب المصالح. و تحدّد هذه السّياسة القواعد الّتي تمكّن أعضاء المجلس من تفادي وضعيّات تضارب المصالح، و ذلك عبر:

- **تحديد الوضعيّات الّتي تؤدّي أو يمكن ان تؤدّي الى تضارب في المصالح**
- **تركيز آليّة تصريح يجب إتّباعها من طرف اعضاء المجلس قبل القيام بأي نشاط يمكن ان يخلق تضاربا مع مصالح البنك او حرفائه او مزوّديه او/و كلّ الأطراف ذات الصّلة**

II. اللّجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

a) لجنة التّدقيق الدّاخلي

ركّز مجلس إدارة البنك العربي لتونس لجنة التّدقيق الدّاخلي طبقا لمقتضيات الفصل 49 للقانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلّق بمؤسّسات القرض و الفصل 23 من منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2011.

- **تتكوّن اللّجنة من 3 أعضاء على الأقلّ يتمّ تعيينهم من طرف المجلس من بين أعضائه بناء على مؤهّلاتهم في المجال المالي والمحاسبي والرّقابي على أن تتطابق مدّة عهدتهم في اللّجنة مع مدّة عهدتهم في المجلس. ويمكن تجديد العهدة في لجنة التّدقيق الدّاخلي. وفي حال شغور في اللّجنة يتعهّد المجلس بسدّها في الإبّان.**
- **يترأس اللّجنة أحد اعضاء مجلس الإدارة المستقلّين ومالك لمؤهّلات وخبرة في المجال المالي والمحاسبي طبقا لمقتضيات الفصل 47 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلّق بمؤسّسات القرض والفصل 13 من منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2011.**
- **تتكوّن لجنة التّدقيق الدّاخلي للبنك العربي لتونس من السّادة:**
  - **محمّد العسعس: رئيس**
  - **محمّد بن سدرين ونعيم الحسيني وفراس زيّاد: أعضاء**
- **لا يمكن لأعضاء الإدارة العامّة ان يكونوا أعضاء في لجنة التّدقيق الدّاخلي**
- **يمكن للجنة التّدقيق الدّاخلي توجيه الدّعوة للحضور في إجتماعاتها او في جزء من هذه الإجتماعات، لأي عضو من أعضاء الإدارة العامّة، او لمراقبي الحسابات او أي مسؤول عن وحدة داخليّة للبنك او شركاته التّابعة، يعتبر حضوره مفيدا لأشغال اللّجنة.**
- **تساعد لجنة التّدقيق الدّاخلي مجلس الإدارة في التّحضير لقراراته الإستراتيجيّة وفي القيام بواجبه الرّقابي. وفي هذا الإطار، فإنّ لجنة التّدقيق الدّاخلي مدعوّة لـ**
  - **الحرص على تناسق منظومات قياس ومراقبة والسّيطرة على المخاطر، وضمان وضوح المعلومات المقدّمة للمجلس**
  - **تحليل نقائص منظومة الرّقابة الدّاخليّة الملاحظة من طرف مختلف هياكل الرّقابة والعمل على تركيز الإجراءات التّصحيحيّة**
  - **دراسة القوائم الماليّة السنويّة والسّداسيّة والثّلاثيّة والتقرير السّنوي قبل تقديمهم للمجلس**
  - **إقتراح تسمية مراقبي الحسابات وإبداء رأي حول برامج عملهم وحول نتائج رقابتهم**
  - **دراسة كلّ حدث او عمليّة يمكن أن تضرّ بالوضعيّة الماليّة للبنك او نشاطه او سمعته، تبلغ لعلم اللّجنة عن طريق مراقبي الحسابات**
  - **مراجعة كلّ تقارير البنك قبل توجيهها للهيئات الرّقابيّة**
  - **مراقبة وتنسيق أشغال مختلف وحدات الرّقابة العامّة وباقي الوحدات المعنيّة بالرّقابة**

- الحرص على توفّر الموارد البشريّة واللّوجستيّة لدى هياكل الرّقابة العامّة بما يمكّنهم من أنجاز مهامّهم بنجاعة
- إبداء الرّأي لمجلس الإدارة حول تعيين المسؤول الأوّل على الرّقابة العامّة ومساعديه، وحول ترقياتهم ومكافآتهم
- تقديم حوصلة لأشغال وتوصيات اللّجنة خلال إجتماعات مجلس الإدارة
- تقديم التقرير السّنوي لأشغال اللّجنة الى مجلس الإدارة

❖ تجتمع لجنة التّدقيق الدّاخلي 6 مرّات سنويّا بدعوة من رئيسها و كلّ مرّة يرى الرّئيس من المفيد دعوتها للإنعقاد

❖ لا يمكن للّجنة الإنعقاد بحضور أقلّ من ثلاثة من أعضائها. و في حال تغيّب الرّئيس، يرأس اللّجنة واحد من أعضائها يختاره زملاؤه

❖ تؤخذ قرارات اللّجنة بأغلبيّة اصوات الحاضرين، في حال تساوي عدد الاصوات، يتمّ رفع القرار الى مجلس الإدارة

❖ تدوّن مداولات اللّجنة في محاضر يتمّ ارسالها الى كلّ اعضاء مجلس الإدارة في إجتماعه اللّاحق

❖ تضع الإدارة العامّة للبنك كلّ الوثائق والمعلومات اللّازمة للّجنة قصد القيام بأشغالها، وفي هذا الإطار، تقوم مختلف وحدات البنك بتمكين كتابة لجنة التّدقيق الدّاخلي بالقائمة غير الحصريّة للوثائق التّالية:

- تقارير مهمّات الرّقابة ومتابعة التّوصيات
- الوثائق المتعلّقة بالموارد الموجّهة لضمان حسن سير الرّقابة الدّاخليّة
- المذكّرات المتعلّقة بالمخطّطات الإستراتيجيّة للبنك و التوقّعات الماليّة
- القوائم الماليّة السنوية و السّداسيّة و الثّلاثيّة قبل تقديمها لمجلس الإدارة
- إعلامات الرّقابة على الوثائق و الرّقابة على عين المكان الّتي تنفّذها مصالح البنك المركزي
- تقارير الرّقابة الّتي تنجزها السّلطات العموميّة و مراقبي الحسابات
- تقارير وكالات التّرقيم
- التقارير المنصوص عليها في الفصول 52 و 53 لمنشور البنك المركزي عدد 19 لسنة 2006 المتعلّق بالرّقابة الدّاخليّة

b) اللّجنة التّنفيذيّة للقروض

ركّز مجلس إدارة البنك العربي لتونس لجنة تنفيذيّة للقروض طبقا لمقتضيات الفصول 23 و 24 من منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2011.

❖ تتكوّن اللّجنة التّنفيذيّة للقروض من 3 أعضاء على الأقلّ يعيّنهم مجلس الإدارة على أن تتطابق مدّة عهدة أعضاء مجلس الإدارة من بينهم، مع مدّة عهدة عضويّتهم في المجلس. و يجب ان يحوز أعضاء اللّجنة التّنفيذيّة للقروض، و خاصّة منهم غير الأعضاء في مجلس الإدارة، على كفاءات و خبرات كبرى في مجال القروض.

❖ يمكن تجديد عهدة العضويّة في اللّجنة التّنفيذيّة للقروض. و في حال وجود شغور يقوم المجلس بسدّه في الإبّان

❖ يقرّر مجلس الإدارة من يتولّى رئاسة اللّجنة التّنفيذيّة للقروض

❖ حُدّد نصاب إجتماع اللّجنة التّنفيذيّة للقروض بثلاثة أعضاء على الأقلّ. وفي حال تغيّب الرّئيس، يرأس اللّجنة واحد من أعضائها يختاره زملاؤه على أن يكون عضوا في مجلس الإدارة

- تتكوّن اللّجنة التّنفيذيّة للقروض بالبنك العربي لتونس من السّيّدات و السّادة:
  - أحمد رجيبة: رئيس
  - رندة الصادق و فريد عبّاس و وليد السمهوري: أعضاء
- تتمثّل مهامّ كتابة اللّجنة التّنفيذيّة للقروض في :
  - إعداد جدول أعمال اللّجنة و عرضه مسبقا على رئيس اللّجنة
  - التصرّف في العلاقة مع هياكل البنك المعنيّة بجدول اعمال الإجتماع
  - ضمان تجميع الوثائق و التقارير التي يتمّ إعدادها للّجنة التّنفيذيّة للقروض
  - تدوين محاضر جلسات كلّ إجتماع
- تجتمع اللّجنة كلّما إقتضت الحاجة دون أن يقلّ عدد إجتماعاتها عن 6 مرّات سنويّا على الأقلّ، ويتمّ إستدعاء أعضائها قبل أسبوع من موعد الإجتماع على الأقلّ، و يمكن إستدعاؤهم دون اجل في الحالات المستعجلة
- يمكن للجنة التّنفيذيّة للقروض توجيه الدّعوة للحضور في إجتماعاتها او في جزء من هذه الإجتماعات، لأي مسؤول عن وحدة داخليّة للبنك، يعتبر حضوره مفيدا لأشغال اللّجنة.
- تؤخذ قرارات اللّجنة بأغلبيّة اصوات الحاضرين، في حال تساوي عدد الاصوات، يتمّ رفع القرار الى مجلس الإدارة
- يُمنع على أعضاء مجلس إدارة البنك أن يساهموا في القرارات المعروضة على اللّجنة التّنفيذيّة للقروض في حال كان وجودهم يؤدّي الى وضعيّة تضارب مصالح او الى الحصول غير المعلّل على معلومات متميّزة

c) لجنة المخاطر

ركّز مجلس إدارة البنك العربي لتونس لجنة مخاطر طبقا لمقتضيات الفصول 23 و 27 من منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2011.

- تتكوّن لجنة المخاطر من 3 أعضاء على الأقلّ يعيّنهم مجلس الإدارة على أن تتطابق مدّة عهدة أعضائها، مع مدّة عهدة عضويّتهم في المجلس. ولا يمكن لأي عضو من اعضاء لجنة المخاطر أن يكون عضوا في أي لجنة أخرى من اللّجان المنبثقة عن المجلس. ويجب ان يحوز أعضاء لجنة المخاطر، على كفاءات و خبرات كبرى في مجال التصرّف في المخاطر البنكيّة.
- تتكوّن لجنة المخاطر بالبنك العربي لتونس من السّادة:
  - علي دبيّة: رئيس
  - غسّان ترزي و نصري ملحمي و رضا زرزري: أعضاء
- تعمل لجنة المخاطر على مساعدة مجلس الإدارة على أداء دوره المتعلّق بالتصرّف و مراقبة المخاطر و إحترام التشريعات و السّياسات المعدّة للغرض.
- تتمثّل مهامّ لجنة المخاطر في :
  - وضع و تنفيذ استراتيجيّات التصرّف في المخاطر بما فيها مخاطر القرض و السّوق و السّيولة و العمليّاتيّة مع الأخذ بعين الإعتبار درجة قبول المخاطر المحدّدة من طرف مجلس الإدارة، الوضعيّة الماليّة للبنك و قدرته على التصرّف و السّيطرة على المخاطر بناء على الإستراتيجيّة
  - تحديد أسقف التعرّض و الحدود العمليّاتيّة لكلّ انواع المخاطر
  - المصادقة على منظومة قياس و متابعة المخاطر، و على آليّات و معايير تقييم المخاطر، كما يصادق على عمليّات تفويض السّلطة في ما يتعلّق بالمخاطرة
  - مراقبة التزام الإدارة العامّة بإستراتيجيّة التصرّف في المخاطر المحدّدة من طرف مجلس الإدارة

- تحليل مدى تعرّض البنك لمخاطر القرض و السّوق و السّيولة و العمليّاتيّة و مراقبة الإلتزام بسقوف التعرّض
- تقييم سياسات التّخصيص و ضمان الملاءة الدّائمة للأموال الذّاتيّة
- دراسة المخاطر المنجرّة عن القرارات الإستراتيجيّة الّتي يتّخذها مجلس الإدارة
- المصادقة على مخطّطات تواصل النّشاط
- إبداء رأيها للمجلس حول تعيين المسؤول عن إدارة التصرّف في المخاطر و مكافآته
- إقتراح منهجيّة لإقحام التصرّف في المخاطر ضمن آليّات قياس الإنجازات
- متابعة القروض الممنوحة الى الحرفاء الّذين تتجاوز تعهّداتهم السقوف المحدّدة في الفصل السّابع من المنشور عدد 24 لسنة 1991 المتعلّق بقسمة و تغطية المخاطر و متابعة التعهّدات.

❖ تجتمع اللّجنة كلّما إقتضت الحاجة دون أن يقلّ عدد إجتماعاتها عن 6 مرّات سنويّا على الأقلّ. ويتمّ إستدعاء أعضاءها قبل أسبوع من موعد الإجتماع على الأقلّ، و يمكن إستدعاؤهم دون اجل في الحالات المستعجلة

❖ يمكن للجنة المخاطر توجيه الدّعوة للحضور في إجتماعاتها او في جزء من هذه الإجتماعات، لأي مسؤول عن وحدة داخليّة للبنك، يعتبر حضوره مفيدا لأشغال اللّجنة.

d) لجنة الحوكمة

ركّز مجلس إدارة البنك العربي لتونس لجنة حوكمة طبقا لمقتضيات منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2011.

❖ تتكوّن لجنة الحوكمة من عضوين على الأقلّ يعيّنهم مجلس الإدارة على أن تتطابق مدّة عهدة أعضائها، مع مدّة عهدة عضويّتهم في المجلس. ويجب ان يحوز أعضاء لجنة الحوكمة، على كفاءات وخبرات كبرى في مجال التصرّف في مخاطر الإمتثال.

❖ يمكن تجديد عهدة العضويّة في اللّجنة. وفي حال وجود شغور يقوم المجلس بسدّه في الإبّان

❖ تتكوّن لجنة الحوكمة بالبنك العربي لتونس من السيّدات و السّادة:

- رندة الصادق: رئيسة
- وليد السمهوري و يحي بيّاحي: أعضاء

❖ لا يمكن لأعضاء الإدارة العامّة ان يكونوا اعضاء في لجنة الحوكمة

❖ تساعد لجنة الحوكمة مجلس الإدارة و تعدّ التوجّهات الإستراتيجيّة للبنك و هيكله التّنظيمي مع الحرص على إحترام معايير المهنة البنكيّة

❖ تقوم لجنة الحوكمة بالسّهر على مقتضيات الإمتثال في كلّ انشطة البنك

❖ تجتمع اللّجنة بدعوة من رئيسها كلّما إقتضت الحاجة دون أن يقلّ عدد إجتماعاتها عن مرّتين سنويّا على الأقلّ.

❖ يمكن للجنة الحوكمة توجيه الدّعوة للحضور في إجتماعاتها او في جزء من هذه الإجتماعات، لأي مسؤول عن وحدة داخليّة للبنك، يعتبر حضوره مفيدا لأشغال اللّجنة.

e) لجنة المكافآت و التّرشيحات

ركّز البنك العربي لتونس لجنة المكافآت والتّرشيحات طبقا لمقتضيات القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلّق بمؤسّسات القرض ومنشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2011.

❖ تتكوّن لجنة المكافآت والتّرشيحات من عضوين على الأقلّ يعيّنهم مجلس الإدارة على أن تتطابق مدّة عهدة أعضائها، مع مدّة عهدة عضويّتهم في المجلس.

❖ يمكن تجديد عهدة العضويّة في اللّجنة. وفي حال وجود شغور يقوم المجلس بسدّه في الإبّان

- **تتكوّن لجنة المكافآت والتّرشيحات بالبنك العربي لتونس من السيّدات والسّادة:**
  - **فريد عبّاس: رئيس**
  - **رندة الصادق و وليد السمهوري: أعضاء**
- **تجتمع لجنة المكافآت والتّرشيحات مرّتين سنويّا**
- **لا يمكن لأعضاء الإدارة العامّة ان يكونوا اعضاء في لجنة المكافآت والتّرشيحات**
- **تساعد لجنة المكافآت والتّرشيحات مجلس الإدارة على:**
  - **تعيين هياكل إدارة البنك وإطاراته العليا بناء على تقارير تحوي معايير التّسمية من حيث الكفاءة والسّمعة**
  - **المصادقة على مكافآت كبار مسيّري البنك (ومنهم المدير العام ومدير التصرّف في المخاطر ومدير التّدقيق)**
  - **مراقبة إعداد وسير سياسات أنظمة المكافآت وآليّات الرّقابة عليها**
- **تسهر لجنة المكافآت والتّرشيحات على أن:**
  - **تكون مكافآت موظّفي وظائف الرّقابة غير مرتبطة بخطوط الأعمال وإنجازاتها، وتحدّد لهم أهداف مرتبطة حصريّا بوظيفة الرّقابة حتّى يتمّ المحافظة على إستقلاليّتهم**
  - **تكون هيكلة المكافآت متطابقة مع الإستراتيجيّة في ميدان التصرّف في المخاطر وأهداف وقيم ومصالح البنك على المدى البعيد. كما يجب ان تحوي هيكلة المكافآت آليّات تهدف لتفادي وضعيّات تضارب المصالح**
  - **تكون هيكلة برامج المكافآت دافعا لثقافة المخاطر بمعنى الحث على أخذ مخاطر محسوبة وملائمة والتصرّف بما يتلاءم مع مصالح البنك في مجمله (بما فيها مصالح حرفائه) لا مع مصالحهم الفرديّة او مصالح وحدتهم**
  - **تكون هيكلة المكافآت عاكسا للمخاطر المتّخذة ونتائجها. ويجب أن تتمّ متابعة صارمة بإستخدام مؤشّرات كمّية ونوعيّة، لطريقة مكافأة المداخيل المستقبليّة الممكنة والغير مؤكّدة.**
  - **تسمح هيكلة المكافآت بتعديل الجزء المتغيّر من المكافآت حسب جملة المخاطر بما فيها عدم احترام درجة المخاطر المقبولة والإجراءات الدّاخليّة والواجبات القانونيّة**

الهيكل التّنظيمي للبنك العربي لتونس

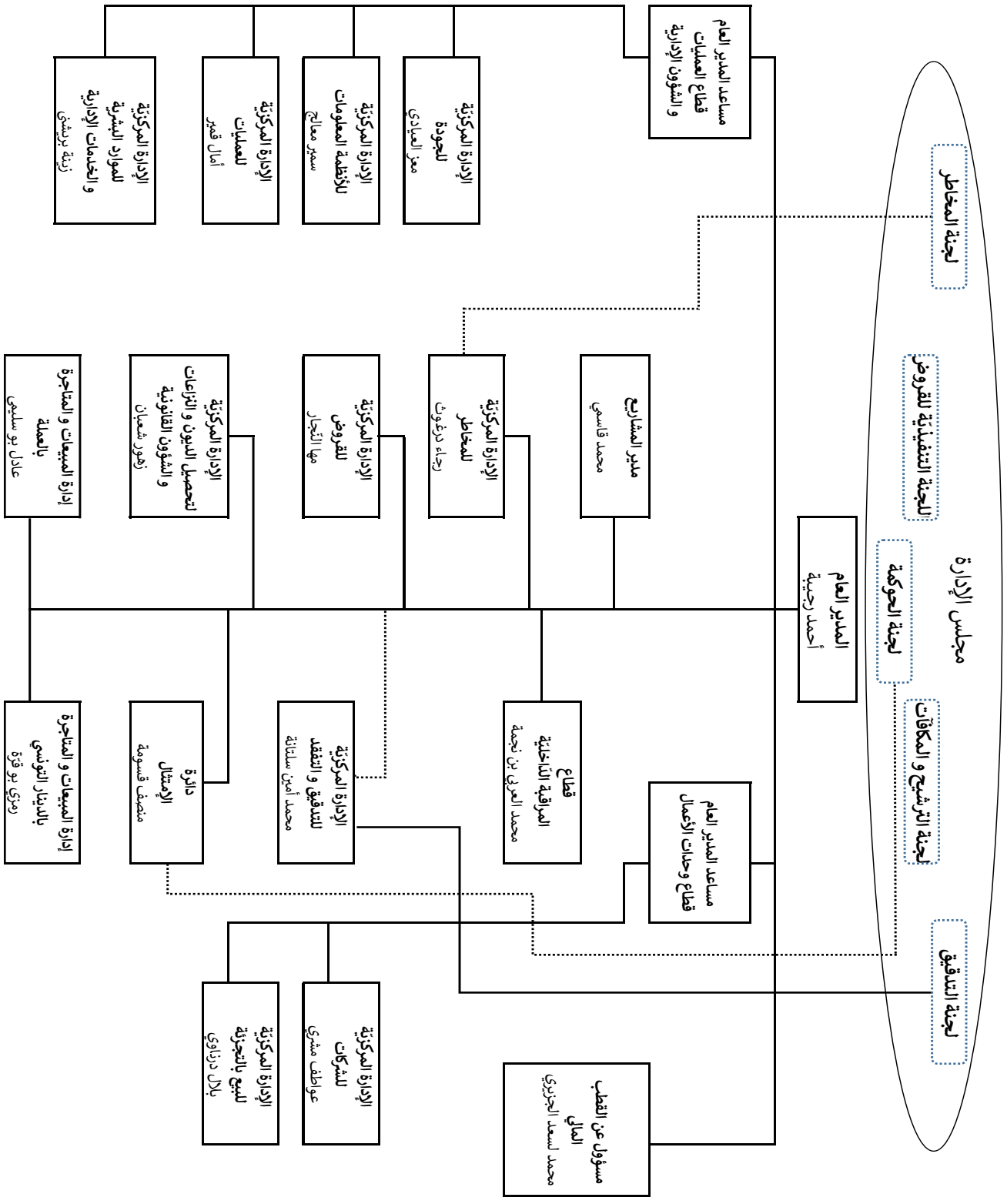

IX. تخصيص النتيجة

مقتضيات القانون الأساسي

طبقا للفصل الواحد و الخمسين من العقد التأسيسي للبنك العربي لتونس :
تتكون الأرباح القابلة للتوزيع من النتيجة المحاسبية الصافية بعد إضافة النتائج المؤجلة من السنوات المحاسبية السابقة أو طرحها، وبعد طرح ما يلي :

- نسبة تساوي خمسة بالمائة من الربح المحدد على النحو المذكور بعنوان احتياطات قانونية. ويصبح هذا الخصم غير واجب إذا بلغ الاحتياطي القانوني عشر رأس مال الشركة.
- الاحتياطي الذي نصت عليه النصوص التشريعية الخاصة في حدود النسب المبينة بها.
- الاحتياطات التي نصّ عليها العقد التأسيسي
- جميع المبالغ التي تقرر الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة تخصيصها للإحتياطي العام أو الخاص أو للترحيل من جديد.

1. مقدار الربح المعد للتوزيع أول مرة (خمسة بالمائة) مقابل الأسهم المحررة وغير المستهلكة على أنه إذا لم تسمح الأرباح المتحققة بإتمام هذا التسديد لعدم كفايتها فلا يجوز المطالبة بتحميله على نتائج السنة المالية اللاحقة .
1. يوزع الباقي من الأرباح بين المساهمين بعنوان حصة إضافية للمساهمين.

جدول تطوّر الاموال الذّاتيّة

التسمية	الرأسمال الاجتماعي	منحة إصدار	احتياطات قانونية	احتياطات لإعادة التقييم	احتياطات لإعادة الاستثمار محررة	احتياطات لإعادة الاستثمار	احتياطات ذات نظام خاص	صندوق للمخاطر العامة	نتائج موجلة	أرباح غير مخصصة	المجموع
الرصيد في 2018.12.31 قبل التخصيص	100 000	128 904	10 000	4 219	118 990	171 599	2 790	1 185	1449	7318	546 454
احتياطات ذات نظام خاص محررة											
احتياطات لإعادة الاستثمار						1000			(682)	(318)	-
حصص أرباح										(7 000)	(7 000)
نتائج مؤجلة											
الرصيد في 2018.12.31 بعد التخصيص	100 000	128 904	10 000	4 219	118 990	172 599	2 790	1 185	767	-	539 454
احتياطات لإعادة الاستثمار محررة											-
النتيجة الصافية في 2019.12.31										6 300	6 300
الرصيد في 2019.12.31 قبل التخصيص	100 000	128 904	10 000	4 219	118 990	172 599	2 790	1 185	767	6300	545 754
احتياطات ذات نظام خاص محررة											
احتياطات لإعادة الاستثمار						6 300				(6 300)	
حصص أرباح											
نتائج مؤجلة											
الرصيد في 2019.12.31 بعد التخصيص	100 000	128 904	10 000	4 219	118 990	178 899	2 790	1 185	767	-	545 754
احتياطات لإعادة الاستثمار محررة											-
النتيجة الصافية في 2020.12.31										8 198	8 198
الرصيد في 2020.12.31 قبل التخصيص	100 000	128 904	10 000	4 219	118 990	178 899	2 790	1 185	767	8198	553 952

X. مجمع البنك العربي لتونس

الشركات التابعة لمجمع البنك العربي لتونس

الاسم التجاري للشّركات التّابعة	النشاط	رأس المال (بالألف دينار) في 31-12-2020
شركة الإيجار العربية لتونس **ARABTUNISIANLEASE– ATL**	شركة الإيجار العربية لتونس هي شركة مالية غير بنكية مختصّة في تمويل الإستثمار في مجال المنقولات والعقارات عبر الإيجار المالي	**32.500**
الشركة العربية للإنجازات العقارية – SOCIETE ARABE DE REALISATIONS IMMOBILIERES SARI	الشركة العربية للإنجازات العقارية هي شركة مختصة في البعث العقاري	**3 300**
الشركة العربية للإستثمار بتونس **ARAB TUNISIAN INVEST -ATI SICAF**	الشركة العربية للإستثمار تعمل في القطاع المالي ويعتمد نشاطها في مجال التصرف في محفظة القيم المنقولة	**5.775**
الشركة العربية للتنمية بتونس **ARAB TUNISIAN DEVELOPMENT ATD SICAR**	الشركة العربية للتنمية إختصّت في المساهمة لحسابها الخاص أو لحساب الغير ولهدف تولية الدعم والتعزيز للأموال الذاتية لفائدة الشركات المؤسسة من طرف الباعثين الجدد والشركات التي تمّ إنشاؤها في مناطق التنمية الجهويّة	**2.187**
شركة المستشارين الماليين العرب **ARAB FINANCIAL CONSULTANTS AFC**	شركة تعمل كوسيط بالبورصة وتساهم في: · تداول المعاملات على الأوراق المالية لحساب حرفائها. · التصرف الحرّ وبواسطة تفويض لمحفظات الحرفاء. · توظيف السندات بالسوق المالية لفائدة الحرفاء. · التدخلات بالبورصة لفائدة حسابها الخاص. · العمليات الملحقة والمرتبطة والمتلائمة مع الغرض الاجتماعي للشركة	**4.000**
شركة إتحاد التصرف في الديون **UNION DE FACTORING**	شركة مختصّة في عمليات التصرف في المستحقات والعمليات المرتبطة بها وتهتم أيضا بشراء وإستخلاص المستحقات	**15.000**
شركة CODIS	شركة مختصة في التجارة بالجملة لكل المعدّات الإعلامية والمواد الأخرى وعلى وجه الخصوص الحواسيب وما تبعها ولوازم ومعدّات الإتصال وكذلك كل البرمجيات والخدمات والإستشارات	**4.400**
الشركة العربية ذات رأس المال المتغيّر **ARABIA SICAV**	شركة مختصّة في التصرّف في محفظة الأوراق المالية وذلك من خلال إستعمال الأموال الذاتية وتتكوّن أصولها خاصّة من أسهم ورقاع	**5.851**
شركة السندات ذات رأس المال المتغيّر **SANADETT SICAV**	شركة مختصّة في التصرّف في محفظة القروض الرقاعيّة وذلك من خلال إستعمال الأموال الذاتية.	**70.759**
شركة أكسيس خزانة **AXIS TRESORERIE SICAV**	شركة مختصّة في التصرّف في محفظة متكوّنة من رقاع ونقد وتتكوّن مواردها من أموال ذاتية	**57.029**
شركة صيانة أكسيس **FCP AXIS CAPITAL PRUDENT**	صندوق مشترك للتصرّف في الأوراق المالية المختلطة	**6.757**
صندوق مشترك للتوظيف **FCP IRADETT 50**	صندوق مشترك للتصرّف في الأوراق المالية المختلطة	**363**
صندوق مشترك للتوظيف **FCP IRADETT CEA**	صندوق مشترك للتصرّف في الأوراق المالية المختلطة	**2 346**
صندوق مشترك للتوظيف **FCP SALAMETT PLUS**	صندوق مشترك للتصرّف في الأوراق المالية من صنف رقاع	**736**
صندوق مشترك للتوظيف **FCP SALAMETT CAP**	صندوق مشترك للتصرّف في الأوراق المالية من صنف رقاع	**93.438**

XI. التعريف بشركات المجمع

شركة الإيجار العربية لتونس
ATL

رأس المال و هيكلته

رأس المال: 32.500.000 (دينار)

عدد الأسهم: 32.500.000 سهم

القيمة الإسمية: 1 دينار

هيكلة رأس المال:

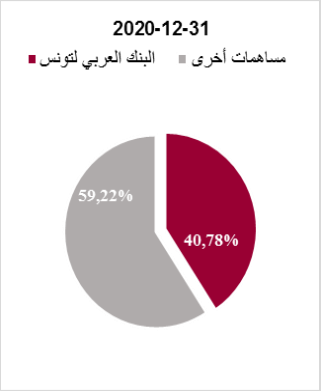

نشاط شركة الإيجار العربية لتونس

الإيجار العربية لتونس هي شركة مالية غير بنكية مختصّة في تمويل الإستثمار في مجال المنقولات والعقارات عبر الإيجار المالي.
وقع تأسيس شركة الإيجار العربية لتونس في ديسمبر 1993 بمبادرة من البنك العربي لتونس والبنك الوطني الفلاحي.
ويعتمد نشاطها خاصة على إيجار المنقولات والعقارات. تقوم هاته المؤسسة بتمويل كافة القطاعات الاقتصادية: الصناعة، الخدمات، الزراعة والتكنولوجيات الحديثة.

أهم المؤشرات

	2018	2019	2020
مجموع الموازنة	701 645	619 257	630 916
الأموال الذاتية	83 890	96 307	101 773
رأس المال (بالألف دينار)	25 000	32 500	32 500
رقم المعاملات	67 287	68 722	66 915
النتيجة المحاسبية	9 039	1 667	5 466
عائد السهم: صافي الأرباح/ عدد الأسهم (بالدينار)	0,362	0,051	0,168
ربحية السهم	0,2	-	الجلسة العامّة لم تعقد بعد
سعر تداول السهم (بالدينار)	2 ,678	3,269	1,625
سعر تداول السهم/ أرباح السهم P E R	7,4	64,1	9,7
ربحية السهم / سعر السهم Dividend Yield	7,50%	-	الجلسة العامّة لم تعقد بعد

لتونس LLD
ATL LLD

رأس المال و هيكلته

رأس المال: 1.000.000 (دينار)

عدد الأسهم: 1.000.000 سهم

القيمة الإسمية: 1 دينار

هيكلة رأس المال:

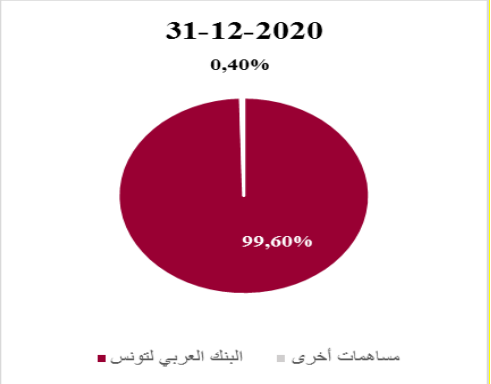

نشاط شركة الإيجار العربية لتونس LLD

يتمثل غرض الشركة في تأجير السيارات والمعدات والتجهيزات والعقارات على المدى القصير أو الطويل.

وقع تأسيس شركة الإيجار العربية لتونس في أكتوبر 2019 بمبادرة من الإيجار العربية لتونس التي تملك 99.6%. وسينطلق النشاط الفعلي للشركة خلال سنة 2020

أهم المؤشرات

	2019	2020
مجموع الموازنة	1 027	2 165
الأموال الذاتية	1 000	812
رأس المال (بالألف دينار)	1 000	1 000
رقم المعاملات	-	113
النتيجة المحاسبية	-	-188
عائد السهم: صافي الأرباح/ عدد الأسهم (بالدينار)	-	-
ربحية السهم	-	-

الشركة العربية للإنجازات العقارية
SARI

رأس المال و هيكلته

رأس المال: 3.300.000 (دينار)

عدد الأسهم: 33 000 سهم

القيمة الإسمية: 100 دينار

هيكلة رأس المال:

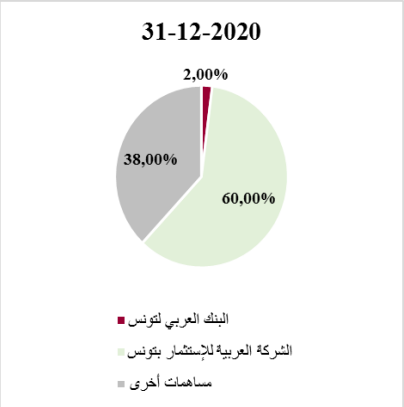

نشاط الشركة العربية للإستثمار

تأسّست الشركة العربية للإنجازات العقارية في 1995 بمبادرة من البنك العربي لتونس والشركة العربية للاستثمار.

الشركة العربية للإنجازات العقارية هي شركة خفية الاسم متخصصة في البعث العقاري.

أهم المؤشرات

	2018	2019	2020
مجموع الموازنة	25 320	23 271	-
الأموال الذاتية	2 331	-1 133	-
رأس المال (بالألف دينار)	3 300	3 300	-
رقم المعاملات	1 609	1 080	-
النتيجة المحاسبية	-1 747	-3 463	-
عائد السهم: صافي الأرباح/ عدد الأسهم (بالدينار)	-	-	-
ربحية السهم	-	-	-

الشركة العربية للإستثمار بتونس
ATI SICAF

رأس المال و هيكلته

رأس المال: 5.775.000 (دينار)

عدد الأسهم: 1.155.000 سهم

القيمة الإسمية: 5 دينار

هيكلة رأس المال:

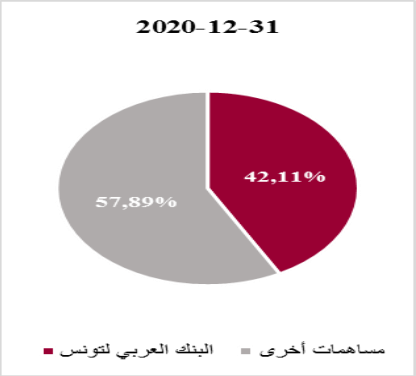

نشاط الشركة العربية للإستثمار

تأسّست الشركة العربية للاستثمار بتونس في ماي 1994 وتعمل في القطاع المالي ويتمثل غرضها الاجتماعي، باعتبارها شركة استثمار ذات رأس مال قار، في إدارة محفظة من الأوراق المالية وذلك عن طريق استعمال مواردها الذاتية.

أهم المؤشرات

	2018	2019	2020
مجموع الموازنة	7 551	9 773	8 464
الأموال الذاتية	7 091	6 053	4 711
رأس المال (بالألف دينار)	5 775	5 775	5 775
رقم المعاملات	1 110	686	714
النتيجة المحاسبية	548	-518	-1 342
عائد السهم: صافي الأرباح/ عدد الأسهم (بالدينار)	0,474	-	-
ربحية السهم	0,45	-	-

الشركة العربية للتنمية بتونس
ATD SICAR

رأس المال و هيكلته

رأس المال: 2.187.500 (دينار)

عدد الأسهم: 218.750 سهم

القيمة الإسمية: 10 دنانير

هيكلة رأس المال:

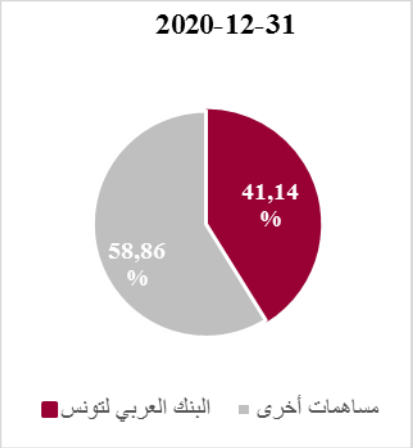

نشاط الشركة العربية للتنمية

تأسّست الشركة العربية للتنمية بتونس في 23 مارس 2001. باعتبارها شركة استثمار ذات رأس مال تنمية، إختصّت ATD SICAR في المساهمات المختلفة لحسابها الخاص أو لحساب الغير، بهدف توفير الدعم و تعزيز الأموال الذاتية لفائدة الشركات المؤسسة من طرف الباعثين الجدد و الشركات التي تمّ إنشائها في مناطق التنمية الجهويّة.

أهم المؤشرات

	2018	2019	2020
مجموع الموازنة	411 224	414 501	410 956
الأموال الذاتية	19 724	21 632	23 312
رأس المال (بالألف دينار)	2 187	2 187	2 187
رقم المعاملات	5 637	6 283	5 789
النتيجة المحاسبية	1 601	2 280	2 074
عائد السهم: صافي الأرباح/ عدد الأسهم (بالدينار)	7,318	10,421	9,481
ربحية السهم	1,7	1,8	1,8

شركة المستشارين الماليين العرب
AFC

رأس المال و هيكلته

رأس المال: 4.000.000 (دينار)

عدد الأسهم: 800.000 سهم

القيمة الإسمية: 5 دنانير

هيكلة رأس المال:

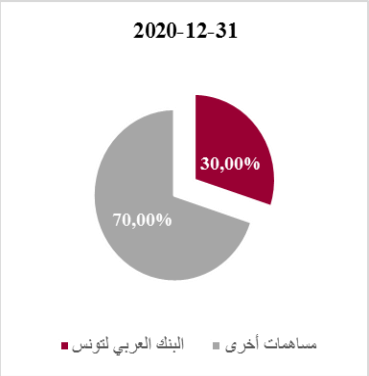

نشاط شركة المستشارين الماليين العرب

تأسّست شركة "المستشارين الماليين العرب" سنة 1984 بمبادرة من البنك العربي لتونس. باعتبارها وسيطا بالبورصة، تقدم هاته الشركة مجموعة واسعة من الخدمات المالية للمستثمرين الأفراد والشركات والمؤسسات، وهي:

- ✓ التصرّف في مجموعة متنوعة من المنتجات ذات التوظيف المشترك: شركتين إستثمار ذات رأس مال متغيّر والصناديق المشتركة للتوظيف
- ✓ النُصح والتحليل المالي: التقييم، النُصح وإدراج الشركات ببورصة تونس فضلا عن الإصدار المنتظم للقروض الرقاعيّة لفائدة المؤسسات الخّاصة.

أهم المؤشرات

	2018	2019	*2020
مجموع الموازنة	7 788	10 377	7 465
الأموال الذاتية	4 553	4 254	4 171
رأس المال (بالألف دينار)	4 000	4 000	4 000
رقم المعاملات	2 738	2 421	2 868
النتيجة المحاسبية	15	-307	-88
عائد السهم: صافي الأرباح/ عدد الأسهم (بالدينار)	0,019	-	-
ربحية السهم	-	-	-

*** متوقع**

شركة إتحاد التصرف في الديون
UNIFACTOR

رأس المال و هيكلته

رأس المال: 15.000.000 (دينار)

عدد الأسهم: 3.000.000 سهم

القيمة الإسمية: 5 دنانير

هيكلة رأس المال:

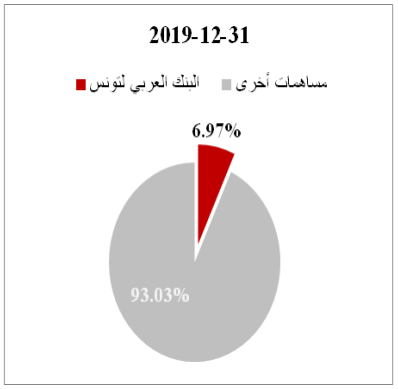

نشاط شركة إتحاد التصرف في الديون

تأسّست شركة "إتحاد التصرف في الديون" في شهر أفريل من سنة 2000 بمبادرة من البنك العربي لتونس والبنك الوطني الفلاحي وبنك الأمان: وهي مؤسسة ماليّة لإدارة الديون منخرطة ضمن شبكة التّخصيم العالمية وذلك لتطوير خدماتها بالخارج. يتمثل نشاط شركة" إتّحاد التصرف في الديون" في عرض مناولة لكل ما يتعلق بحسابات الحرفاء من تصرف ومتابعة، وذلك من خلال اقتناء مستحقات الحرفاء والتكفل باستخلاصها.

أهم المؤشرات

	2018	2019	*2020
مجموع الموازنة	173 731	174 547	169 192
الأموال الذاتية	31 384	34 778	38 878
رأس المال (بالألف دينار)	15 000	15 000	15 000
رقم المعاملات	20 544	23 189	18 456
النتيجة المحاسبية	4 513	4 951	4 150
عائد السهم: صافي الأرباح/ عدد الأسهم (بالدينار)	1,504	1,650	1,383
ربحية السهم	0,500	0,500	الجلسة العامّة لم تعقد بعد

* متوقع

شركة كوديس

CODIS

رأس المال و هيكلته

رأس المال: 4.400.000 (دينار)

عدد الأسهم: 44.000 سهم

القيمة الإسمية: 100 دينار

هيكلة رأس المال

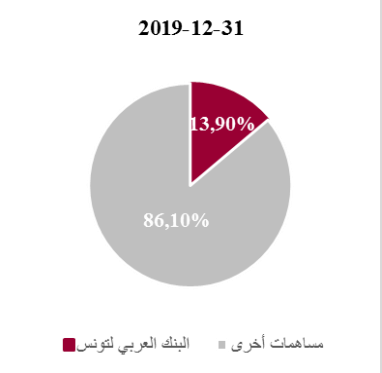

نشاط شركة كوديس

تأسّست "كوديس" في سبتمبر 1998 وهي الرائدة في مجال توفير حلول لنظام الأعمال الإلكترونية (الخوادم، وحدات التخزين، أجهزة الكمبيوتر، الطابعات وحلول آمنة لأنظمة شبكة الإنترنت ...) لمتخصصي تكنولوجيا المعلومات. تعتبر "كوديس" من أهمّ الشركات بمجال تكنولوجيا المعلومات في تونس وذلك من خلال تقديم منتجات وخدمات مبتكرة ومتنوّعة ذات قيمة مضافة عالية (الإدماج، التكوين، الخدمات اللوجستية، التسويق...)

أهم المؤشرات

	2018	2019	*2020
مجموع الموازنة	27 470	39 092	
الأموال الذاتية	6 264	8 535	
رأس المال (بالألف دينار)	4 400	4 400	
رقم المعاملات	35 249	51 859	
النتيجة المحاسبية	1 141	2 271	
عائد السهم: صافي الأرباح/ عدد الأسهم (بالدينار)	25,930	51,614	
ربحية السهم	-	45,454	الجلسة العامّة لم تعقد بعد

* متوقع

الشركة العربية ذات رأس المال المتغيّر
ARABIA SICAV

رأس المال و هيكلته

رأس المال (المتغير): 5.851.102 (دينار)

عدد الأسهم: 91.895 سهم

القيمة الإسمية: 100 دينار

هيكلة رأس المال:

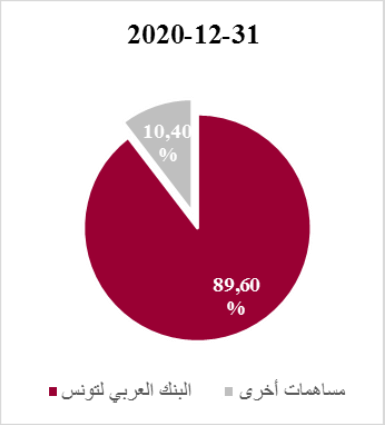

نشاط الشركة العربية ذات رأس المال المتغيّر

تأسّست الشركة العربية ذات رأس المال المتغيّر ARABIA SICAV في سنة 1994 بمبادرة من البنك العربي لتونس والمستشارين الماليين العرب. وهي شركة استثمار ذات رأس مال متغير مختلطة من النوع الديناميكي ويتمثّل نشاطها في التصرّف في محفظة الأوراق المالية المتكوّنة أساسا من أسهم الشركات المدرجة. يتم توظيف الباقي في سندات الدين والأصول النقدية.

أهم المؤشرات

	2018	2019	2020
مجموع الأصول(بالألف دينار)	5 829	5 849	5 988
رأس المال (المتغير) (بالألف دينار)	5 666	5 646	5 851
الإيرادات (بالألف دينار)	185	231	120
النتيجة المحاسبية(بالألف دينار)	136	212	223
ربحية السهم	0,819	1,398	الجلسة العامّة لم تعقد بعد
قيمة التصفية	61,316	62,842	63,871
المردوديّة	2,40%	3,83%	3,86%

شركة السندات ذات رأس المال المتغيّر
SANADETT SICAV

رأس المال و هيكلته

رأس المال (المتغير): 70.758.622 (دينار)

عدد الأسهم: 619.594 سهم

القيمة الإسمية: 100 دينار

هيكلة رأس المال:

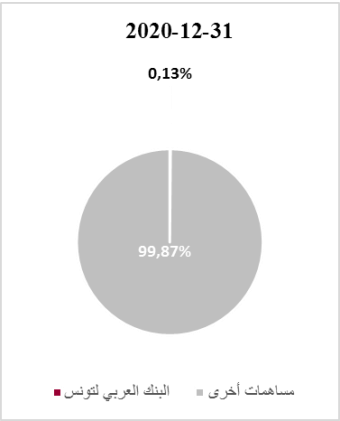

نشاط شركة السندات ذات رأس المال المتغيّر

تأسّست شركة السندات ذات رأس المال المتغيّر SANADETT SICAV في سنة 2000. وهي شركة إستثمار ذات رأس مال متغيّر رقاعيّة وتتكوّن محفظتها أساسا من سندات الدّين العمومي والرُّقاع الخاصّة.

أهم المؤشرات

	2018	2019	2020
مجموع الأصول (بالألف دينار)	94 071	68 075	73 931
رأس المال (المتغير) (بالألف دينار)	89 456	64 711	70 759
الإيرادات (بالألف دينار)	6 385	4 886	3 831
النتيجة المحاسبية (بالألف دينار)	5 470	4 275	3 378
ربحية السهم	5,2	5,271	الجلسة العامّة لم تعقد بعد
قيمة التصفية	109,454	109,712	109,4
المردوديّة	4,83%	4,99%	4,52%

شركة السيولة أكسيس ذات رأس المال المتغيّر
AXIS TRESORERIE SICAV

رأس المال و هيكلته

رأس المال: 57.029.469 (دينار)

عدد الأسهم: 546.604 سهم

القيمة الإسمية: 100 دينار

هيكلة رأس المال:

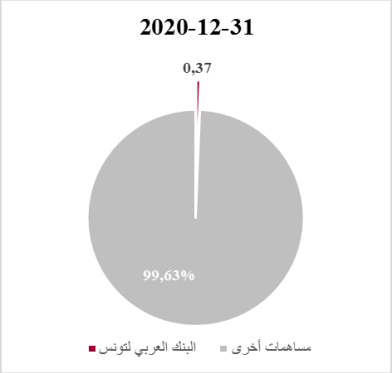

نشاط شركة السيولة أكسيس ذات رأس المال المتغيّر

تأسّست شركة السيولة أكسيس ذات رأس المال المتغيّر AXIS TRESORERIE SICAV في سنة 2003 بمبادرة من البنك العربي لتونس، المستشارين الماليين العرب و أكسيس رأس المال تصرف و هي شركة استثمار ذات رأس مال متغيّر رقاعيّة.

أهم المؤشرات

	2018	2019	*2020
مجموع الأصول (بالألف دينار)	30 452	34 848	60 074
رأس المال (المتغير) (بالألف دينار)	29 119	33 203	57 029
الإيرادات (بالألف دينار)	1 959	1 749	3 764
النتيجة المحاسبية (بالألف دينار)	1 576	1 488	3 417
قيمة التصفية	108,015	108,662	109,746
المردوديّة	4,24%	4,77%	5,53%

* متوقع

صندوق صيانة أكسيس
AXIS CAPITAL PRUDENT

مبلغ الصندوق و هيكلته

مبلغ الصندوق: 6.757.001 (دينار)

عدد الحصص: 4.477

القيمة الإسميّة: 1000 دينار

هيكلة رأس المال:

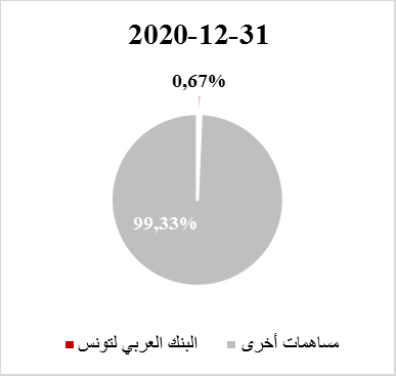

غرض صندوق صيانة أكسيس

أسّس الصندوق المشترك للتوظيف صيانة أكسيس سنة 2004 بمبادرة من البنك العربي لتونس، المستشارين الماليين العرب و أكسيس رأس المال تصرف وتتمثل مهمته في التصرّف في الأوراق المالية المختلطة حيث يستثمر في كل من أرواق الدخل الثابت (رقاع الخزينة، رقاع...) و أسهم الشركات المدرجة في البورصة التونسية. لا تتجاوز نسبة الأسهم 35٪ من إجمالي صافي أصول الصندوق.

أهم المؤشرات

	2018	2019	*2020
مجموع الأصول (بالألف دينار)	7 942	9 415	9 667
رأس المال (المتغير) (بالألف دينار)	6 131	6 877	6 757
الإيرادات (بالألف دينار)	422	445	533
النتيجة المحاسبية (بالألف دينار)	-509	-237	249
قيمة التصفية	2 175,515	2 095,852	2151,567
المردوديّة	-6,23%	-3,66%	2,66%

* متوقع

صندوق مشترك للتوظيف
IRADETT 50

مبلغ الصندوق و هيكلته

مبلغ الصندوق: 363.208 (دينار)

عدد الحصص: 31.930

القيمة الإسمية: 10 دينار

هيكلة رأس المال:

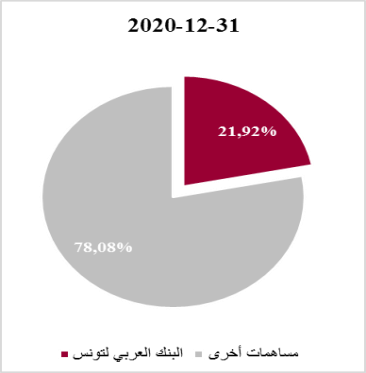

غرض صندوق IRADET T 50

أسّس الصندوق المشترك للتوظيف IRADETT 50 سنة 2006 بمبادرة من البنك العربي لتونس والمستشارين الماليين العرب، وتتمثل مهمته في التصرّف في محفظة الأوراق المالية المختلطة بطريقة متوازنة إلى مستوى 50% رقاع و50% أسهم.

أهم المؤشرات

	2018	2019	*2020
مجموع الأصول (بالألف دينار)	914	639	377
رأس المال (المتغير) (بالألف دينار)	888	601	363
الإيرادات (بالألف دينار)	28	31	20
النتيجة المحاسبية	-15	-3	14
ربحية السهم	0,255	0,323	الجلسة العامّة لم تعقد بعد
قيمة التصفية	11,688	11,484	11,648
المردوديّة	-0,86%	0,44%	4,24%

* متوقع

صندوق مشترك للتوظيف
IRADETT CEA

مبلغ الصندوق و هيكلته

مبلغ الصندوق : 2.345.510 (دينار)

عدد الحصص : 183. 996

القيمة الإسمية : 10 دينار

هيكلة رأس المال:

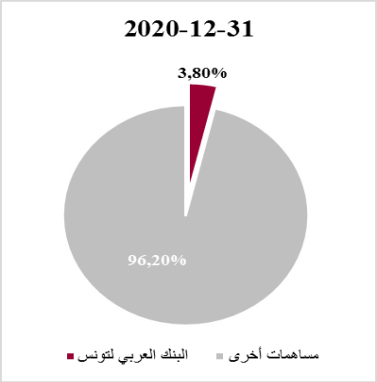

غرض صندوق IRADETT CEA

أسّس الصندوق المشترك للتوظيف IRADETT CEA سنة 2006 بمبادرة من البنك العربي لتونس والمستشارين الماليين العرب، وتتمثل مهمته في التصرّف في محفظة الأوراق المالية مختلطة ومخصّصة في حسابات الادخار بالأسهم وذلك وفقا للأنظمة المعمول بها: الحدّ الأدنى 80 % أسهم والبقيّة رقاع الخزينة القابلة للتنظير.

أهم المؤشرات

	2018	2019	*2020
مجموع الأصول (بالألف دينار)	388	390	2 704
رأس المال (المتغير) (بالألف دينار)	360	373	2 346
الإيرادات (بالألف دينار)	14	11	148
النتيجة المحاسبية(بالألف دينار)	42	-12	149
ربحية السهم	0,353	0,289	الجلسة العامّة لم تعقد بعد
قيمة التصفية (بالدينار)	14,63	13,702	13,793
المردوديّة	10,52%	-3,93%	2,77%

* متوقع

صندوق مشترك للتوظيف
SALAMETT PLUS

مبلغ الصندوق و هيكلته

مبلغ الصندوق: 735.585 (دينار)

عدد الحصص: 66 .096

القيمة الإسمية: 10 دينار

هيكلة رأس المال:

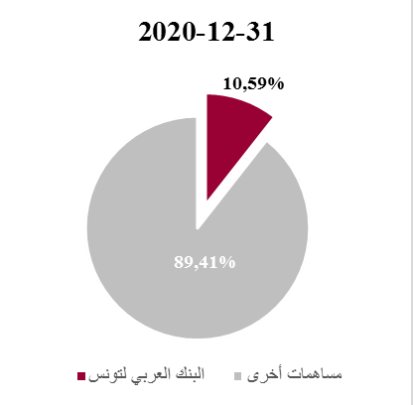

غرض صندوق SALAMETT PLUS

أسّس الصندوق المشترك للتوظيف SALAMETT PLUS سنة 2006 بمبادرة من البنك العربي لتونس والمستشارين الماليين العرب ، وتتمثل مهمته في التصرّف في محفظة الأوراق المالية من صنف رقاع.

أهم المؤشرات

	2018	2019	*2020
مجموع الأصول (بالألف دينار)	4 229	2 817	775
رأس المال (المتغير) (بالألف دينار)	4 028	2 684	736
الإيرادات (بالألف دينار)	285	192	90
النتيجة المحاسبية (بالألف دينار)	252	118	73
ربحية السهم	-	-	-
قيمة التصفية	10,717	11,085	11,579
المردوديّة	4,76%	3,43%	4,46%

* متوقع

صندوق مشترك للتوظيف
SALAMETT CAP

مبلغ الصندوق و هيكلته

مبلغ الصندوق : 93.438.073 (دينار)

عدد الحصص : 5 .623.513

القيمة الإسمية : 10 دينار

هيكلة رأس المال:

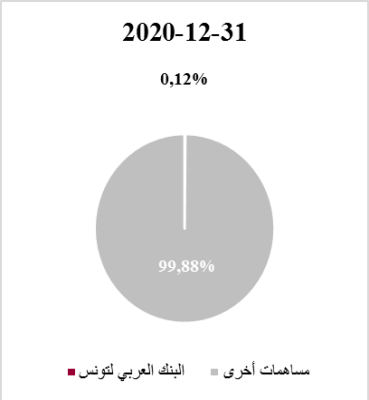

غرض صندوق SALAMETT CAP

أسّس الصندوق المشترك للتوظيف SALAMETT CAP سنة 2006 بمبادرة من البنك العربي لتونس والمستشارين الماليين العرب، وتتمثل مهمته في التصرّف في محفظة الأوراق المالية من النوع الرّقاع ذي الرسملة وبالتالي بدون توزيع حصص الأرباح.

أهم المؤشرات

	2018	2019	*2020
مجموع الأصول (بالألف دينار)	74 522	65 548	98 689
رأس المال (المتغير) (بالألف دينار)	70 897	62 303	93 438
الإيرادات (بالألف دينار)	4 677	4 318	5 607
النتيجة المحاسبية (بالألف دينار)	3 557	3 259	4 341
ربحية السهم	-	-	-
قيمة التصفية	15,964	16,710	17,536
المردوديّة	4,65%	4,67%	4,94%

* متوقع